وزارة التعليم العالي والبحث العلمي

جامعة ابن خلدون – تيارت

كلية: العلوم الاقتصادية التجارية وعلوم التسيير

قسم: العلوم الاقتصادية

ميدان: علوم اقتصادية، تجارية وعلوم التسيير

شعبة: علوم اقتصادية

تخصص: اقتصاديات العمل

مذكرة مقدمة لاستكمال متطلبات نيل شهادة الماستر

من اعداد الطالبين

- خليف فتيحة

- مادن محمد

تحت عنوان:

مقاربة الشعبة كأداة لتحليل السياسة الزراعية الغذائية

- شعبة القمح- ولاية تيارت أنموذجا 2018-2023

نوقشت علناً أمام اللجنة المكونة من:

أ شريط عابد	**أستاذ التعليم العالي**	**جامعة ابن خلدون-تيارت**	**رئيساً**
أ ساعد محمد	**أستاذ محاضر أ**	**جامعة ابن خلدون-تيارت**	**مشرفاً ومقرراً**
أ صافا محمد	**أستاذ محاضر أ**	**جامعة ابن خلدون-تيارت**	**مناقشاً**

السنة الجامعية: 2024/2023

شكر وتقدير

الحمد لله حمدا كثيرا حتى يبلغ الحمد منتهاه والصلاة والسلام
على أشرف مخلوق أناره الله بنوره واصطفاه
وانطلاقا من باب من لم يشكر الناس لم يشكر الله نتقدم بخالص الشكر والتقدير للأستاذ المشرف ساعد محمد على ارشاداته وتوجيهاته التي لم يبخل بها علينا يوما، كما نتقدم بجزيل الشكر والعطاء الى كل يد رافقتنا في هذا العمل سواء من قريب أو من بعيد.

كما لا ننسى أن نشكر جميع الاساتذة الذين درسونا طيلة هاته السنوات.
الى كل الزملاء والزميلات في دفعة اقتصاديات العمل
2024/2023

إهداء

قال الله تعالى(قل اعملوا فسيرى الله عملكم ورسوله والمؤمنون)
إلهي لا يطيب الليل الا بشكرك ولا يطيب النهار الا بطاعتك..
ولا تطيب اللحظات الا بذكرك.. ولا تطيب الأخرة الا بعفوك..
ولا تطيب الجنـــــة الا برؤيتك
الله ﷻ

الى من بلغ الرسالة وأدى الأمانة.. ونصح الأمة.. الى نبي الرحمة ونور العالمين
سيدنا محمد صلى الله عيه وسلم

الى من كلله الله بالهيبة والوقار.. الى من علمني العطاء بدون انتظار..

الى من أحمل اسمه بكل افتخار.. أرجو من الله أن يرحمك ويقبلك من الشهداء
وستبقى كلماتك نجوم أهتدي بها اليوم وفي الغد والى الأبد
والدي العزيز رحمه الله

الى ملاكي في الحياة.. الى معنى الحب والحنان.. الى بسمة الحياة وسر الوجود
الى من كان دعائها سر نجاحي وحنانها بلسم جراحي الى أغلى الحبايب
أمي الحبيبة

الى سندي في الحياة الى من كان وراء اتمامي للدراسة الى اب أولادي
زوجي عبد الكريم اطال الله في عمره

الى أولادي لميس. أحلام وعبد المجيد

الى اخوتي واخواتي وبالخصوص فاطمة الزهراء

الى زميلي في هذا العمل

الى الذين حملوا أقدس رسالة في الحياة

الى الذين مهدوا لنا طريق العلم والمعرفة..
أساتذتنا الأفاضل

خلـيف فتيـحة

Happy Graduation

إهداء

إلى صاحب السيرة العطرة والفكر المستنير
الى الذي كان له الفضل الأول في بلوغي التعليم العالي
والدي الحبيب رحمه الله وطيب مثواه
إلى من وضعتني على طريق الحياة وراعتني حتى صرت كبيرا
أمي الغالية حفظها الله
إلى اخوتي وأخواتي
إلى زميلتي في هذا العمل
إلى جميع أساتذتي الكرام وكل من ساهم من قريب أو بعيد لإتمام هذا العمـــــل

مـادن محمـــد

Happy Graduation

فهرس المحتويات

مقدمة	أ–و
الفصل الأول: الإطار المفاهيمي للسياسات الزراعية	
المبحث الأول: مفاهيم أساسية حول السياسة الزراعية	08
المطلب الأول: مفهوم السياسة الزراعية	08
المطلب الثاني: مؤشرات تقييم السياسة الزراعية	17
المطلب الثالث: أبعاد السياسة الزراعية	18
المبحث الثاني: التطور التاريخي للسياسة الزراعية بالجزائر	20
المطلب الأول: المخطط الوطني للتنمية الفلاحية سنة 2000–2007	20
المطلب الثاني: برنامج التجديد الفلاحي والريفي 2009–2014	24
خلاصة الفصل الأوّل:	34
الفصل الثاني: دراسة تحليلية تقييمية لأداء شعبة القمح بولاية تيارت	
المبحث الأول: مقاربة مكوّنات وحلقات شعبة القمح	36
المطلب الأول: مقاربة شعبة القمح	36
المطلب الثاني: مكوّنات شعبة القمح	37
المطلب الثالث: حلقات شعبة القمح	37
المبحث الثاني: قياس مقاربة شعبة القمح	39
المطلب الأول : مقاييس استراتيجية المؤسسات	39
المطلب الثاني: ماهية التحليل الاستراتيجي الرباعي SWOT	40
المطلب الثالث: تحليل نقاط القوة والضعف، الفرص والتهديدات المتعلقة بشعبة القمح	42
خلاصة الفصل الثاني	49
خاتمة	52
قائمة المصادر والمراجع	

قائمة الأشكال

رقم الجدول	عنوان الهياكل	الصفحة
الشكل رقم(1.1)	يبين الدور المحوري للزراعة	09
الشكل رقم(2.1)	يوضح برامج التجديد الفلاحي	27
الشكل رقم(3.1)	يوضح برامج التجديد الريفي	28
الشكل رقم(1.2)	تحليل SWOT	40
الشكل رقم(2.2)	توزيع المساحات المسقية(حسب طرق السقي)	44
الشكل رقم(3.2)	تطور المساحات المسقية من سنة 2018الى 2023	45

قائمة الجداول

رقم الجدول	عنوان الهياكل	الصفحة
الجدول رقم(1.1)	يوضح تطور الاراضي الى غاية 2006	23
الجدول رقم(1.2)	المكافحة الكيميائية للأعشاب الضارة	43
الجدول رقم(2.2)	توسيع المساحات المسقية	47

مقدمـــة

مقدمة

يعد القطاع الزراعي من اهم القطاعات في كثير من الدول خاصة النامية منها، لذلك وجب الاهتمام بهذا القطاع حيث يتمثل في العمل على تنميته وتطويره، عن طريق ادخال الاساليب الانتاجية الحديثة المتمثلة في مكننة القطاع باستخدام مختلف الاساليب التي من شأنها زيادة الإنتاج والانتاجية، كما ان عملية استصلاح الأراضي والاستغلال الامثل للمياه الجوفية وكذا مياه الامطار أيضا يعمل على زيادة الانتاج عن طريق تطبيق ما يسمى بالزراعة الأفقية والتي تزيد من حجم المساحة المزروعة من جهة وزيادة الانتاجية الحدية عن استخدام الاساليب الحديثة المستغلة في العملية الانتاجية من جهة اخرى، وذلك بتطبيق مختلف السياسات الزراعية .

و تعتبر السياسة الزراعية مجالاً معقداً، يشمل تنظيم وتنفيذ الخطط والبرامج التي تهدف إلى تحقيق أهداف محددة في قطاع الزراعة. ولفهم هذا المجال بشكل أعمق وأكثر تحديداً، وجب تبني إطار نظري يسهم في تحليل وفهم ديناميكيات السياسة الزراعية.

يعَد الإطار النظري للسياسة الزراعية، مرجعاً أساسياً يقوم على مجموعة من النظريات والمفاهيم التي توفر الأسس اللازمة لفهم كيفية تشكيل السياسات وتطبيقها في القطاع الزراعي، كما يتضمن مجموعة من المفاهيم الرئيسية، مثل فهم دور الدولة والحكومة في توجيه السياسات الزراعية ودور القوى الاقتصادية والاجتماعية في تأثير صياغتها، و يشمل أيضاً دراسة تأثير العوامل الاقتصادية والاجتماعية والبيئية على اتخاذ القرارات السياسية في القطاع الزراعي. علاوة على ذلك، يركز الإطار النظري على فهم تفاعلات القوى والمصالح المختلفة داخل النظام السياسي وكيفية تأثيرها على صياغة وتنفيذ السياسات الزراعية، كما يعمل على توفير الأدوات والمفاهيم اللازمة لتحليل العوامل المؤثرة في صياغة هاته السياسات وتقييم فعاليتها وتأثيرها على القطاع الزراعي والمجتمع بشكل عام.

وبالتالي، يمثل الإطار النظري عنصرا أساسياً لفهم تطورات السياسة الزراعية وتوجيه الجهود نحو تحقيق أهداف التنمية المستدامة في القطاع الزراعي.

ان السياسات الزراعية تعد من بين مجموعة من الاجراءات الاقتصادية والفنية والادارية التي تحدد توزيع الموارد المتاحة وتأثر فيها، فضلا عن تهيئة المناخ المناسب الذي يمكن المنتجين والمستثمرين ،من توجيه الموارد باتجاه الاستخدام الامثل .وبذلك تعد السياسات الزراعية من السياسات ذات الاهمية القصوى التي تتبناها بلدان العالم، لتوجيه انشطتها الاقتصادية والاجتماعية وذلك، بما يمثله القطاع الزراعي من اهمية كبرى بالنسبة لاقتصاديات معظم البلدان اذ أنها، تعتبر حلقة وصل بين استراتيجيات التنمية الزراعية والخطط اللازمة لتحقيق الاهداف التنموية.

اشكالية الدراسة: الاشكالية التي تتناسب مع هذا الموضوع يمكن صياغتها كالتالي:
الى اي مدى يمكن لمقاربة الشعبة ان تساهم في تحسين سلسلة القيمة لمحصول القمح؟

الاسئلة الفرعية:

-لماذا تم اختيار شعبة القمح تحديدا لتحليل السياسة الزراعية في ولاية تيارت؟
- ماهي اهمية شعبة القمح في الاقتصاد الزراعي لولاية تيارت؟
- ماهي السياسات الزراعية الحالية المطبقة على شعبة القمح في ولاية تيارت، وكيف تؤثر على انتاجيتها في مادة القمح؟
- كيف يمكن اشراك المزارعين في عملية تحليل وتطوير السياسات؟
- كيف يتم تقييم نجاح مقاربة الشعبة في تحليل السياسة الزراعية لشعبة القمح؟

هذه الأسئلة تهدف الى توفير فهم شامل لموضوع مقاربة الشعبة كأداة لتحليل السياسة الزراعية الغذائية، مع التركيز على شعبة القمح في تيارت كأنموذج.

فرضيات الدراسة:

- انتهجت الدولة عدة سياسات زراعية منذ الاستقلال الى يومنا هذا.
- يفترض ان تشكل التحديات في مراحل الانتاج (مثل التغيرات المناخية ونقص الموارد المائية والبنية التحتية الزراعية) والتوزيع(مثل النقل والتخزين)، عقبات رئيسية امام تحسين سلسلة القيمة لمحصول القمح في ولاية تيارت.

أهمية الدراسة: يكتسب هذا الموضوع اهمية كبيرة، نظرا لتأثيره العميق والشامل على مختلف جوانب الحياة اليومية. فهو يسهم بشكل مباشر في تحسين جودة الحياة وتعزيز التنمية المستدامة، من خلال توفير حلول مبتكرة وفعالة للتحديات المعاصرة. بالإضافة الى ذلك، يعزز هذا الموضوع الفهم المتبادل والتعاون بين مختلف القطاعات، مما يؤدي الى بناء مجتمع اكثر تماسكا وتقدما.
ان تناول هذا الموضوع بالدراسة والتحليل، يفتح افاقا جديدة للإبداع والابتكار، ويشكل خطوة اساسية نحو مستقبل اكثر اشراقا واستدامة للجميع.

أهداف الدراسة : من خلال دراستنا لهذا الموضوع، نسعى لتحقيق الاهداف التالية:

– فهم السياسات الزراعية الغذائية من خلال تحليل السياسات المتعلقة بشعبة القمح في ولاية تيارت حيث يهدف الموضوع، الى فهم السياسات والبرامج التي توجه انتاج وتوزيع القمح وتأثيرها على القطاع الزراعي والمجتمع المحلي.

– يهدف الموضوع ايضا الى تحديد التحديات التي تواجه شعبة القمح في المنطقة مثل: التغيرات المناخية ونقص الموارد، وتحديد الفرص المتاحة لتعزيز الانتاجية والاستدامة.

– توجيه السياسات الحكومية عن طريق تقديم التحليل والتوصيات، حيث يسعى الموضوع الى توجيه هاته الاخيرة، واتخاذ القرارات الاستراتيجية لتعزيز قطاع القمح وتحقيق الاهداف الاقتصادية والاجتماعية.

– تحقيق الامن الغذائي من خلال تحليل سياسة القمح، حيث يهدف الموضوع الى المساهمة في تحقيق الامن الغذائي من خلال ضمان توفير كميات كافية من القمح، لتلبية احتياجات السوق المحلية والعالمية.

– تعزيز التنمية المستدامة في قطاع الزراعة، من خلال توجيه الاستثمارات نحو تطوير تقنيات الانتاج وتعزيز الاستدامة البيئية والاقتصادية.

مبررات اختيار الموضوع :

1/ المبررات الذاتية:

- بحكم اننا كنا ندرس اقتصاد التنمية وان الموضوع يتناسب تماما مع التخصص المذكور ويتناسب مع كل ما درسناه.. وكذلك لان ولاية تيارت منطقة فلاحية رعوية بجدارة.
- ثقتنا في القدرة على البحث وجمع البيانات اللازمة، وتحليلها بشكل دقيق وموضوعي.
- الرغبة في تقديم تحليلات وتوصيات، تساهم في تحسين السياسات الزراعية، وتعزيز الاستدامة في الولاية .

2/ المبررات الموضوعية:

- ولاية تيارت فيها تحديات، مثل التغيرات المناخية ونقص الموارد المائية والتحديات الاقتصادية، ممّا يستدعي تحليل السياسات الزراعية لتقديم حلول فعالة.
- الحاجة الى استخدام الأدوات الحديثة في التحليل: مقاربة الشعبة تعتبر أداة تحليلية حديثة وفعالة لفهم تأثير السياسات الزراعية، ويمكن تطبيقها بنجاح لتحليل السياسات في ولاية تيارت.

الدراسات السابقة: لا ينطلق البحث العلمي من عدم، لذا تعتبر الدراسات السابقة، هي المرجعية العلمية لأي بحث علمي وعليه فان الدراسات السابقة المعتمدة في هذا الموضوع هي كالاتي:

1. **الدراسة الاولى بعنوان:** "سياسات تنمية الزراعة الصحراوية في الجزائر – 2019/2000–اطروحة دكتوراه في العلوم السياسية 2020/2019 للباحث اهناني فاروق، الذي تناول البرامج الزراعية المعتمدة في منطقة الصحراء الجزائرية انطلاقا من الاشكالية التالية: الى أي مدى تساهم برامج التنمية الزراعية المخصصة لمنطقة الصحراء الجزائرية في تنمية الزراعة الصحراوية في الجزائر 2019/2000 وتحقيق الاهداف المسطرة ؟

ليصل الباحث الى نتيجة وهي: تدعيم قطاع الخدمات على حساب القطاعات الانتاجية كما يرجع السبب في كثير من الاحيان الى، المشاكل المالية ورفض البنوك تمويل هذه المشاريع . وما يميز درستنا عن هاته الأخيرة هو أنها تدرس منطقة تقع في الهضاب العليا(تيارت)، تتميز بجو معتدل وهي منطقة فلاحية بجدارة.

2. **الدراسة الثانية بعنوان:** " القطاع الزراعي واشكالية الدعم والاستثمار في ظل الانضمام للمنظمة العالمية للتجارة، اطروحة دكتوراه، من اعداد محمد غردي، تناولت الاشكالية التالية: ماهي الامكانيات المتاحة للقطاع الزراعي الجزائري لتحقيق التنمية الاقتصادية واستغلال فرص الاستثمار والدعم الزراعي التي توفرها الدولة لمواجهة التحديات التي تفرضها المنظمة العالمية للتجارة في حال الانضمام اليها؟ واستخلص الباحث في الاخير اهم الاجراءات المتخذة لحماية القطاع الزراعي في الجزائر، اين ترك المجال مفتوح لدراسة مدى تحقيق هاته السياسة للتنمية الاقتصادية الوطنية مستقبلا. الا انه لم يتناول دور هاته السياسات الزراعية المنتهجة على المستوى المحلي البلدي، بل كانت دراسته على المستولى الوطني.

اما عن الدراسة هذه فسوف تختلف عن الدراسات السابقة من حيث التناول والطرح المختلف، اذ نتناول اهم السياسات الحكومية المتعلقة بتسيير شعبة القمح على المستوى المحلي (في ولاية تيارت)، التحديات التي تواجه مزارعي القمح في الولاية ومدى نقص الموارد المائية والبنية التحتية الزراعية وكيفية تحسين انتاجه من خلال تحسين هاذه السياسات.

حدود الدراسة: هي تلك الفترة التي تنحصر فيها الدراسة سواء الزمانية أو المكانية.

المجال الزماني:

تناولنا الموضوع في اطار زمني للخمسة سنوات الاخيرة (2018 الى 2023)، لمتابعة ومعرفة مدى تطور شعبة القمح خلال هاته الفترة، في ظل السياسات الفلاحية الراهنة.

المجال المكاني:

ويخص المكان الذي تجري فيه الدراسة وهو ولاية تيارت، من خلال مخططات وبرامج التنمية الزراعية المعتمدة لمعرفة النتائج ومحاولة تتبع تطبيقها في الولاية، للتقرب اكثر لواقع الزراعة في الولاية وبالخصوص شعبة القمح.

المنهج المستخدم:

انطلاقا من التساؤلات المطروحة، ولإثبات او نفي الفرضيات المدرجة والوصول الى الاهداف المتوخاة، اثرنا المنهج الوصفي لعرض الاطار النظري للدراسة، كما تطرقنا الى المنهج التاريخي لسرد الوقائع التاريخية للمخططات الوطنية التي انتهجتها الجزائر فيما يخص السياسة الزراعية و التحليلي، من خلال الاعتماد على عرض وتحليل الوقائع الاقتصادية الزراعية في ولاية تيارت، ورصد عوامل ومحددات التنمية الزراعية المستدامة، وكذا مؤشرات تقييم السياسة الزراعية، والتعرض بالتحليل لبنية شعبة منتج القمح. وقد تم استخدام ادوات التحليل الاستراتيجي على غرار مصفوفةSWOT ،وشكلت التقارير والبيانات الاحصائية مادة الدراسة، وهي صادرة عن عدة منظمات من بينها، وزارة الفلاحة والتنمية الريفية والصيد البحري والديوان الوطني للإحصائيات وكذا البيانات المستسقاة من مديرية المصالح الفلاحية لولاية تيارت (DSA).

ادوات الدراسة :

لقد اعتمدنا في هذه الدراسة على بعض الادوات العلمية نذكرها في الاتي:

- البحث الاكاديمي الذي يعتمد على مختلف البرامج (مذكرات، مقالات، الخ).
- عقد مقابلات مع بعض المسؤولين المحليين لمديرية المصالح الفلاحية.
- الاحصائيات الرسمية المتعلقة بالقطاع الفلاحي سواء على المستوى المركزي المتعلق بوزارة الفلاحة والتنمية الريفية، او على المستوى المحلي المتعلق بمديرية المصالح الفلاحية بولاية تيارت

تقسيمات الدراسة: في اطار معالجة موضوع الدراسة المعنون: مقاربة الشعبة كأداة لتحليل السياسة الزراعية الغذائية– شعبة القمح– ولاية تيارت نموذجا، وبناء على ما نرمي اليه من خلال بحثنا، تم تقسيم الدراسة الى:

فصلين ما بين نظري وتطبيقي للإلمام بموضوع الدراسة، الفصل الاول تطرق الى الجانب المفاهيمي والنظري لمتغيرات الدراسة وابرز ما تضمنه هذا الفصل هو مفهوم، مؤشرات و ابعاد السياسة الزراعية و

كذا تطورها التاريخي، من خلال المخطط الوطني للتنمية الفلاحية وبرنامج التنمية الريفية وتجديد النشاط الفلاحي كما تناولنا معوقات السياسة الزراعية .اما الفصل الثاني فقد تمحور حول مكونات وحلقات شعبة القمح و تناولنا قياس مقاربة شعبة القمح من خلال التطرق الى مقاييس استراتيجية المؤسسات، ثم استراتيجية SWOT وفي الاخير تطرقنا الى تحليل نقاط القوة والضعف وكذا الفرص والتهديدات المتعلقة بشعبة القمح.

الفصل الأول

الإطار المفاهيمي للسياسات الزراعية

المبحث الأول: مفاهيم أساسية حول السياسة الزراعية

السياسة الزراعية هي مجموعة من القرارات والإجراءات التي تتخذها الحكومات بهدف تنظيم وتطوير القطاع الزراعي، فهي تعد من أهم الاليات التي تتبناها البلدان النامية خاصة، لتوجيه أنشطتها الاقتصادية والاجتماعية، فهي الحلقة التي تربط بين استراتيجيات التنمية والخطط الازمة لتطوير القطاع الزراعي في اطار تنمية زراعية مستدامة.

سنتناول في هذا المبحث ثلاثة مطالب على التوالي: مفهوم السياسة الزراعية، ثم مؤشراتها في المطلب الثاني و أبعادها في المطلب الثالث.

المطلب الأول: مفهوم السياسة الزراعية

تعتبر الزراعة من اقدم الانشطة البشرية حيث اسهمت في تطوير المجتمعات وتوفير الاستقرار الغذائي.

1- تعريف الزراعة

أ- لغة: الزراعة هي القيام بشؤون الأرض الزراعية من حرث وزرع وري ونحو ذلك.

والزراعة من زرع – يزرع – زراعة.

ب- اصطلاحا: تعرف الزراعة بانها علم يعتبر تعريفا حديثا نسبيا نظرا لأنه، كان ينظر الى الزراعة قديما على انها مجرد عملية بذر البذور في التربة ثم تركها لتنمو تحت الظروف الطبيعية حتى حين موعد حصادها فتحصد.

وتصنف الزراعة العالمية الى زراعة متقدمة، واخرى تقليدية وثالثة نامية، بذلك نجد ثلاث اصناف من الزراعة:

- **الزراعة المتقدمة:** يتم فيها استخدام اساليب انتاجية جديدة عصرية، مما ادى الى اشباع رغبات السكان.
- **الزراعة المتخلفة او التقليدية:** فهي الزراعة التي يتم فيها استخدام عناصر انتاجية تقليدية، اي قديمة غير متطورة في انتاج سلع زراعية تقليدية لا تكاد تشبع رغبات السكان[1].
- **الزراعة النامية:** فهي تلك النوع من الزراعة التي تقع بين الصنفين السابقين من الزراعة، اي تلك الزراعات التقليدية التي بدأت تأخذ بأسباب التقدم عن طريق استخدام وسائل انتاجية عصرية .

[1] مجمع اللغة العربية، المعجم الوسيط، مكتبة الشروق الدولية، ط، مصر ،2004، ص 44.

الشكل رقم 1.1 يبين الدور المحوري للزراعـــة

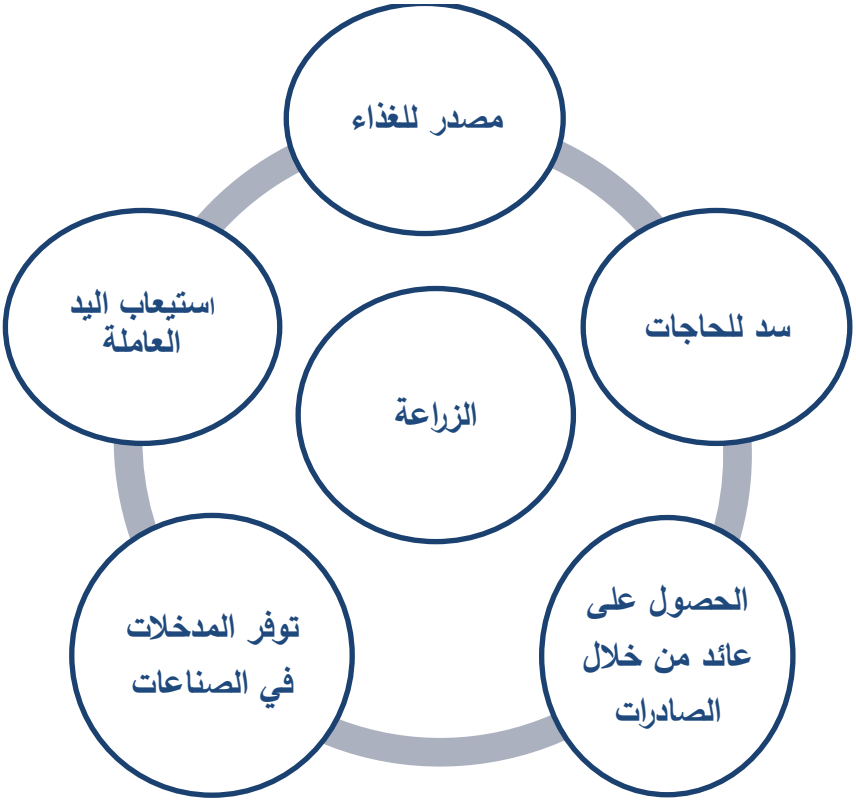

المصدر : أحمد مصطفى سالت، **التنمية الزراعية المستدامة ورهان الامن الغذائي في الجزائر من خلال شعبة القمح**، اطروحة مقدمة لنيل شهادة الدكتوراه في العلوم الزراعية تخصص: اقتصاد زراعي، كلية العلوم الدقيقة وعلوم الطبيعة والحياة، جامعة بسكرة 2017/2016، ص 02.

ان الزراعة هي ذلك الارتباط الوثيق بتامين حاجيات السكان من المنتجات الغذائية، ولعل اهميتها تزداد خاصة بالنسبة للدول النامية حيث تعاني من ازمات غذائية، الى جانب ما تشهده من اختلالات اقتصادية واجتماعية وسياسية جراء انخفاض مستويات الدخل الوطني والفردي، وانخفاض الانتاجية في ميادين الانشطة الاقتصادية، بالإضافة الى مستوى استغلال الموارد المتاحة وانخفاض التقنية وانتشار البطالة والتبعية الاقتصادية للعالم وغيرها من الازمات الاخرى.

أولا: نشأة السياسة الزراعية

تاريخيًا، تعَد نشأة السياسة الزراعية نتيجة لتطور الاقتصاد الزراعي والتغيرات الاجتماعية والسياسية التي أثرت على العلاقة بين الفلاحين والحكومات.

يعود تاريخ نشأتها، إلى فترات تاريخية مختلفة تتزامن مع تطور المجتمعات الزراعية في الماضي: حيث كانت السياسات الزراعية تتمثل في تدابير وإجراءات تهدف إلى توجيه الإنتاج الزراعي وضمان استدامته وكذا توفير الغذاء والموارد الأساسية للسكان.

في العصور القديمة، كانت السياسات الزراعية تتمثل في قوانين وتشريعات تنظم الزراعة وتوزيع الأراضي وكانت تهدف إلى تشجيع الإنتاج الزراعي وتوفير الاستقرار الاقتصادي والاجتماعي في المجتمعات الريفية. و مع تطور العلوم الزراعية والتكنولوجيا، ازدادت أهمية السياسات الزراعية في توجيه الاستثمارات والإنتاج الزراعي نحو تحقيق الأهداف الوطنية، مثل تحقيق الأمن الغذائي وتعزيز التنمية المستدامة.

أما في العصر الحديث، فقد اتسع نطاق السياسة الزراعية لتشمل مجموعة واسعة من القضايا، بما في ذلك الحفاظ على الموارد الطبيعية، وتعزيز السلامة الغذائية، وتشجيع الابتكار واعتماد التقنيات الزراعية المستدامة.

في الأخير يمكن القول: أن تاريخ نشأة السياسة الزراعية يعكس تطور العلاقة بين الفلاحين والحكومات وتغيرات الظروف الاقتصادية والاجتماعية والبيئية، ويظهر كيفية تأثيرها على توجيه السياسات والبرامج لتحقيق أهداف محددة في مجال الزراعة والتنمية الريفية.[1]

تعد السياسات الزراعية أحد فروع السياسة الاقتصادية، وتمثل مجموعة من القواعد والاساليب والاجراءات التي يتحقق بها تنفيذ أهداف محددة اذ أنها تعمل على إحداث تغيرات نوعية في بنية القطاع الزراعي، من خلال التغيرات التي تتناول تركيب المحصول والفن الانتاجي وهيكل الصادرات وغيرها وهي كذلك تعمل على احداث تغيرات نوعية في البنية الاقتصادية الزراعية.

كما تمثل السياسات الزراعية تدخل الدولة في القطاع الزراعي لتحقيق أهداف محددة، ويكون تدخلها في حالة الأسواق التي تقترب من ظروف المنافسة التامة، وفي حالة الاسواق المتنوعة.

ففي الحالة الأولى، تتدخل الدولة لعدم الرضا عن حصيلة أداء السوق اقتصاديا واجتماعيا: ولا سيما ان العديد من الاقتصاديين يعتقدون أن السوق لا تقوم من تلقاء نفسها بضبط الأوضاع الاقتصادية أو تحقيق مزايا السوق، اذ في الحالة الثانية تتدخل لتصحيح انحراف السوق عن مزاياه واعادتها للاقتراب من ظروف المنافسة التامة ويقتضي الامر، ان يكون التدخل بالطريقة التي تتحقق من خلالها الأهداف المرجوة، والا

[1] عبد القادر بابا.عابد عدة،" **الزراعية الداعمة للتنمية الفلاحية"، مجلة نور للدراسات الاقتصادية**، مجلد 03، عدد 04،9814-2477: issn جوان 2017 ص 73 .

فشلت في تحقيق تلك الأهداف وربما تسببت في تفاقم الانحراف والخلل في اداء السوق، وتزايد التشوه الحاصل فيه.

كما ان هناك مفاهيم عديدة للسياسة الزراعية يمكن ذكر بعضها فيما يلي:

- هي مجموعة من الاجراءات المختارة من الوسائل الاصلاحية المناسبة، التي يمكن بموجبها توفير اكبر قسط من الرفاهية للمشتغلين في قطاع الزراعة، وذلك من خلال تحسين مستوياتهم المعيشية عن طريق زيادة الانتاج وتحسين نوعيته وضمان استمراريته. فالسياسة الزراعية يجب ان تهدف الى تحقيق الرفاهية الاقتصادية والاجتماعية للمشتغلين في الزراعة، فاذا لم يتحقق ذلك فإنها ناقصة في اهدافها او في الوسائل المختارة.

- هي تلك الاجراءات العملية التي تقوم بها الدولة، والتي تتضمن مجموعة منتخبة من الوسائل الاصلاحية الزراعية المناسبة، والتي يمكن بموجبها توفير اكبر قسط من الرفاهية للمشتغلين بالزراعة عن طريق زيادة انتاجهم وتحسين نوعيته وضمان استمراره.

ثانيا: تطور السياسة الزراعية

ان تطور السياسة الزراعية في الجزائر، قد مر بمراحل متعددة تأثرت بالظروف الاقتصادية والاجتماعية والسياسية في البلاد:

- المرحلة الأولى تغطي الفترة ما بين 1962-1970 المتزامنة والتسيير الذاتي.
- المرحلة الثانية الممتدة عبر السنوات 1970-1980 والتي تزامنت مع تطبيق الاصلاح الزراعي أثناء حكم الرئيس هواري بومدين 1971-1975.[1]
- بدأت الجزائر وسط الثمانينات وبشكل تدريجي عددا من الاصلاحات. وهكذا تم وضع التجارب الاولى لتحرير الاسواق التي تلتها فيما بعد، اعادة هيكلة المزارع الفلاحية الاشتراكية التي حولت الى مستثمرات فلاحية جماعية وفردية، بينما تم ادخال حق الانتفاع الدائم على الاراضي(قانون 87-19). كما تم ارجاع جزء من الاراضي المؤممة في اطار الثورة الزراعية الى مالكيها السابقين (قانون التوجيه العقاري لسنة 1990) واعادة تنظيم النظام التعاوني المنبثق عن الثورة الزراعية.

هذه الاصلاحات أدت الى انشاء الغرف الفلاحية والقرض التعاضدي الفلاحي، متبوعا بتفكيك بعض المؤسسات العمومية لتثمين وتحويل المنتجات الفلاحية وكذا دواوين التموين و تعاونيات

[1] عمر بسعود، ترجمة عبد القدر شرشار، **الفلاحة في الجزائر: من الثورات الزراعية الى الإصلاحات (1963-2002)** المجلة الجزائرية في الأنثروبولوجيا والعلوم الاجتماعية، ص72..

الخدمات (الفترة التي تم فيها حل الديوان الوطني للتموين والخدمات الفلاحية وتعاونيات الخدمات)[1].

1: محاولات القطيعة بعد الاستقلال (1963-1978) فترة الثورات الزراعية:

ورثت الجزائر خلال السنوات الاولى للاستقلال، زراعة تمثل اكثر من 20% من المنتوج الداخلي الخام، والذي يحتل اكثر من نصف (55%) السكان النشطين. وتصدراكثر من 1.1 مليار دينارجزائري سنويا، وهوما يمثل ثلث (33%) الصادرات الكلية للوطن. غطت هذه الصادرات بشكل واسع الواردات الغذائية (7 مليار دينار سنويا) ، كما مست هذه التحولات الاساسية القطاع الاستعماري، وبصورة جزئية القطاع الخاص التقليدي بالجزائر.

2: التسيير الذاتي: من المفهوم الى الحقيقة

احتل اجراء مزارع المعمرين منذ جويلية 1962 الأراضي الشاغرة إثر مغادرة الكولون لها، لا سيما في المناطق الغنية، وفرضوا شكلا مباشرا في التسيير(التسيير الذاتي) لاستغلال اكثر من 2.5 مليون هكتار من اراضي المعمرين الموزعة على 2200 مستفيد عمومي ومن بين هذه الأراضي، حوالي 250000 هكتار سيعاد توزيعها لفائدة قدماء المجاهدين، الذين جمعوا ضمن 350 تعاونية فلاحية للإنتاج[2].

لم تشتغل فعليا تجربة التسيير الذاتي خلال الموسم الفلاحي 1961-1962 لأن الدولة الجديدة الوطنية تدخلت في مراقبة القطاع[1] لكن سرعان ما كانت هذه التجربة –التسيير الذاتي – ضحية التدخل المستمر للدولة،، بالإضافة الى ما ورثه القطاع من العهد الاستعماري، حيث وضعت المزارع الفلاحية تحت وصاية مؤسسة مركزية: الديوان الوطني للإصلاح الزراعي(ONRA).

كان القطاع العمومي(مزارع مسيرة ذاتيا، وتعاونيات فلاحية) يوفر في تلك الفترة 75% من الانتاج الفلاحي الخام، بينما تولى القطاع الفلاحي المشكل من أكثر من 600000 مستفيد زراعي من توفير الباقي. حيث تواصلت الصادرات الفلاحية نحو الأسواق الخارجية من (خمور-حمضيات-فواكه) كما بقي نظام الإنتاج الخاص بهذه المنتوجات على الوتيرة نفسها التي كان عليها في العهدة الاستعمارية، بل وتوسع بشكل تدريجي، حيث كان يوظف في الفترة (1964/1965) حوالي 237400 عاملا من بينهم 100000 عامل موسمي، وكانت الأراضي المزروعة تمثل آنذاك حوالي 30% من المساحات

[1]لصفحة الرسمية لوزارة الفلاحة والتنمية الريفية، **تطور السياسات الفلاحية والريفية (1962- الى يومنا هذا)** مجلة العربية، http://journals.openedition.org

[2]الصفحة الرسمية لوزارة الفلاحة والتنمية الريفية، مرجع سبق ذكره ،**تطور السياسات الفلاحية والريفية (1962- الى يومنا هذا)** مجلة العربية، http://journals.openedition.org

المستغلة. واعتمادا على فكرة خاطئة تتمثل في كون القطاع العمومي قد وصل مستوى من التطور التقني في تحسين الانتاج، وجد القطاع العمومي الفلاحي نفسه بسرعة في مواجهة مشاكل التسيير والتموين المالية وتسويق المواد الفلاحية المنتجة.

ان الاعتمادات المسخرة لتجديد الطاقات المنتجة والاجراءات المتخذة في اطار التكوين، والتأطير التقني كانت ضعيفة من أجل التصدي لانهيار الطاقات الانتاجية القائمة(شيخوخة البساتين، عدم صلاحية العتاد كوسائل الري واليات الحرث وتهيئة التربة..) بالإضافة الى تدني المستوى الثقافي للقوة العاملة (90%) من العاملين أميون، والمؤهلون وجهوا الى الاشتغال بمهام ادارية.

لم يستفد هذا القطاع من المساعدات المالية ومن الفوائد التجارية التي كانت تمنحها الدولة الاستعمارية للمعمرين المزارعين منذ 1962، كما أن طلب الإنتاج الفلاحي الجزائري، لم يصبح تسويقه مضمونا من قبل الشركاء الفرنسيين(الشريك الأول في استهلاك المحاصيل الزراعية الجزائرية). وإثر ذلك، ظهرت أزمة حقيقية للصادرات ضربت بقسوة سوق المنتوجات الجزائرية عام 1965، حيث بلغت الكميات المجمعة للخمور غير المباعة مليونين من الهكتولتر عام 1963 و16 مليون سنة 1967 و22 مليون سنة 1968. وتسبب ذلك في انهيار الطاقات المالية لمزارع الكروم في المناطق الأكثر ثراء في البلاد، مما أجبر هؤلاء الفلاحين على استبدال زراعة الكروم بزراعات أخرى، واقتلاع الأشجار التي عانوا كثيرا في تربيتها وتهيئتها للإنتاج، وتم التخلي بشكل جماعي عن يد عاملة، غالبا ما كانت من الفئة الأكثر ثراء في البلاد،(قرابة 23000 عاملا دائما بين سنوات 1965-1968).[1]

وأما فيما يتعلق بالقطاع الخاص، فإن مشاريع الإصلاح الزراعي كانت تؤجل كل مرة من قبل السلطة السياسية، على الرغم من أن هذا القطاع كان محل تدخلات واهتمامات من شأنها الحد من الفقر، وسوء التغذية. إلا أنه لم يعرف تغييرات معتبرة الا عند الاعلان عن القانون المتضمن للثورة الزراعية.

3:الإصلاح الزراعي و"الحلف الجديد بين المدن والأرياف".

جاءت هذه السياسة كنتيجة للوضعية التي ال اليها القطاع الزراعي، من حيث التراجع الكبير في الانتاج الذي عرفته المزارع المسيرة ذاتيا، وكذا التوزيع غير العادل للأراضي الفلاحية. وعليه صدر ميثاق الثورة الزراعية في 1971/07/14 وشرع في تطبيقه خلال شهر جوان، 1972، وقد جاء في ضمن إطار استراتيجية تصنيع وطن تخلص منذ فترة قصيرة من نظام استعماري، فهو يشمل عدة مبادرات تعدف الى تحسين الإنتاج وزيادة الاكتفاء الذاتي.

ان الحكومة الجزائرية تعمل على تطوير القطاع الزراعي من خلال تقنيات حديثة، واستغلال الأراضي البور واستصلاحها وكذا الصحراوية منها.

[1] المصدر: تقرير حول المردود في القطاع الفلاحي. كتابة الدولة للتخطيط ، جوان 1977.

تعتبر الزراعة في الجزائر ثاني أكبر قطاع بعد المحروقات، وتساهم في تحقيق الاكتفاء الذاتي لنحو 75% من المواطنين، وتحاول تطوير نظم الزراعة الحديثة، وتقليص واردات البلاد من الحبوب لتحقيق امن غذائي لجميع المواطنين. ومع ذلك يواجه القطاع الزراعي تحديات عديدة منها نقص اليد العاملة، التغيرات المناخية، وارتفاع تكاليف الاسمدة والمعدات الزراعية الحديثة لتعويض نقص اليد العاملة وزيادة الكفاءة.

3:عمليات تحرير القطاع الفلاحي خلال السنوات 1980-1990

جرت هذه العمليات في فترة طويلة نسبيا، حيث اتخذت اجراءات لتحرير القطاع من قبل السلطات العمومية الجزائرية ابتداء من توقيف عمليات الإصلاح الزراعي، وتميزت بالإسراع في ذلك خلال الثمانينات.

تمت الاصلاحات الاولى داخل قطاع التجارة التي كان ينظر اليها في تلك الفترة على انها، الخيط الهش الضعيف للسياسة القديمة في الإصلاح الزراعي.

فقدت الدواوين الفلاحية والتعاونيات ابتداء من سنة 1976 احتكار تسويق المواد الفلاحية، بالإضافة الى اجراءات من اجل الحد من توسيع تأميم اراضي الخواص لضمان تشجيع الملكيات الخاصة لتحقيق زيادات في الانتاج الذي عرف كسادا لا مثيل له في الفترة التي عمم فيها التأميم. ومن جهة اخرى تم ادراج اصلاح القروض الفلاحية، من اجل اعادة النظر في كيفيات منحها من جديد. وقد عرفت اسعار المواد المسوقة عبر الوسطاء زيادات معتبرة (بذور، ادوات فلاحية...) بسبب تأثير ارتفاع الأسعار الشامل الذي كانت تعرفه البلاد[1].

4: في الفترة ما بعد عقد التسعينات:

بدأت الجزائر تتبنى استراتيجيات جديدة في السياسة الزراعية، تهدف إلى التنويع الاقتصادي وتعزيز الزراعة المستدامة تم تشجيع الاستثمار في البحوث الزراعية وتطوير التقنيات الحديثة في الإنتاج الزراعي. كما تم التركيز على دعم المزارعين الصغار وتحفيز الزراعة العضوية وتوفير الدعم الفني والتمويل للقطاع الزراعي.

باختصار، تطورت السياسة الزراعية في الجزائر عبر مراحل مختلفة، متأثرة بالتحديات والاحتياجات المتغيرة للقطاع الزراعي وتطلعات الحكومة لتحقيق التنمية المستدامة وتحسين جودة الحياة في المناطق الريفية.

ثالثا: مفهوم السياسة الزراعية

[1] عمر بسعود، ترجمة عبد القدر شرشار، مرجع سبق ذكره، الفلاحة في الجزائر: **من الثورات الزراعية الى الإصلاحات (1963-2002)** المجلة الجزائرية في اللأنثروبولوجيا والعلوم الإجتماعية، ص **67**

(En ligne),22/2003, mis en ligne le 30 septembre 2012, consulte le 15 Mai 2024.URL :http://journals.openedition.org/insaniat/7027 :Dol :https://doi.org/10.400/insiinsaniyat.7027.

يشكل مفهوم السياسة الزراعية، أحد أبرز المفاهيم المستخدمة في أدبيات علم الاقتصاد التي واجهت، صعوبة في تحديد مفهوم شامل جامع مانع محيط بأبعادها وحضي باهتمام العديد من المفكرين والمنظرين الاقتصاديين وفيما يلي أهم التعاريف المتعلقة بالسياسة الزراعية.

تنقسم الزراعة غلى 03 انواع رئيسية وهي كما ياتي:

- **الزراعة الحقلية:** وتشمل زراعة المحاصيل الرئيسية مثل الارز والقمح والشعير.
- **الزراعة الرعوية:** وهي زراعة تهدف الى تربية المواشي مثل الأغنام والأبقار والدجاج، وذلك للاستفادة منها ومن لحومها.
- **الزراعة المختلطة:** وهي النوع الذي يشمل الزراعة الحقلية والرعوية معا، حيث زراعة المحاصيل وتربية المواشي.

ويشير مفهوم السياسة الزراعية إلى المجموعة الشاملة من القرارات والإجراءات التي تتخذها الحكومات أو الهيئات المعنية، لتوجيه وتنظيم القطاع الزراعي في البلاد و يهدف هذا التدخل الحكومي إلى تحقيق أهداف متعددة، منها تعزيز الإنتاج الزراعي، وضمان الأمن الغذائي، وتوجيه الاستخدام المستدام للموارد الطبيعية، وتعزيز النمو الاقتصادي في المناطق الريفية، وتوفير فرص العمل، وتحقيق التوازن في التجارة الزراعية[1].

تتضمن السياسة الزراعية مجموعة من الأدوات والتدابير، مثل:

- التحفيز والدعم الماليين: على سبيل المثال، منح الدعم المباشر للمزارعين، وتقديم القروض الزراعية بفائدة منخفضة، وتقديم المساعدات المالية للبنية التحتية الزراعية.
- التنظيم والتنسيق: تتضمن تطبيق قوانين وتشريعات تنظم النشاط الزراعي، وتعزز التعاون بين القطاعات المختلفة ذات الصلة.
- التعليم والبحث الزراعي: تعزيز البحث والتطوير في مجال التقنيات الزراعية المتقدمة، وتوفير التدريب والتعليم للمزارعين حول الممارسات الزراعية الحديثة.
- التحكم في الأسعار والتوزيع: تضمن السياسة الزراعية توفير الأسعار العادلة للمنتجات الزراعية وتنظيم عمليات التوزيع والتسويق.
- الحفاظ على الموارد الطبيعية: تتضمن السياسة الزراعية التدابير للحفاظ على التنوع البيولوجي وإدارة المياه والتحكم في التصحر، وتقديم الدعم لممارسات الزراعة المستدامة.

تهدف السياسة الزراعية إلى تحقيق التوازن بين الأهداف الاقتصادية والاجتماعية والبيئية في قطاع الزراعة، وتوفير الإطار اللازم لتحقيق النمو والاستدامة في هذا القطاع المهم للاقتصاد

[1] سيدعلي حمو، الاقتصاد الجزئي والاقتصاد الكلي، الطبعة الثانية، دار التعاون للنشر و للطباعة، القاهرة، مصر، 2021 ص34.

الوطني كما انها تعد فرعًا من السياسة الاقتصادية، وتهدف إلى تحقيق الاكتفاء والأمن الغذائي من خلال التنسيق مع سائر السياسات. ويُعرف التدخل الحكومي في الأسواق الزراعية كوسيلة لتلبية الاحتياجات الغذائية وتحقيق الأهداف المحددة.

رابعا:أهداف السياسة الزراعية :

تهدف السياسة الزراعية بالياتها المختلفة الى تحقيق اكبر قدر ممكن من الرفاهية الاقتصادية لأفراد المجتمع الزراعي، إذ هي المعيار الأساسي لنجاح تلك السياسة ويمكن تحديد أهداف السياسة الزراعية بمجموعتين من الأهداف. اولاهما أهداف قومية أو وطنية تتحقق على مستوى الاقتصاد الوطني ككل وثانيهما، أهداف قطاعية تتحقق على مستوى القطاع الزراعي فقط.

أ. الأهداف الدولية للسياسات الزراعية: تسعى السياسات الزراعية بكافة انواعها الى تحقيق عدة أهداف وطنية تتحقق على مستوى الاقتصاد الوطني ككل، وثانيهما أهداف قطاعية تتحقق على مستوى القطاع الزراعي فقط.

- **تحديد الجدارة الانتاجية:** ويعني هذا الهدف جميع الموارد الزراعية الحالية اللازمة لتنمية الطاقة الانتاجية الزراعية، كما ينطوي أيضا على هدف زيادة القيمة النقدية للصادرات الزراعية لما في ذلك من أهمية قصوى في توفير النقد الأجنبي اللازم لتمويل برامج التنمية الاقتصادية الاجتماعية.
- **ارتفاع حجم الصادرات الزراعية:** ان من أهداف السياسة الزراعية زيادة كمية السلع والغلات الزراعية التي تصدرها الى خارج البلاد، وهذا ينعكس على وفرة النقد الأجنبي اللازم لدعم وتمويل برامج التنمية الاقتصادية والاجتماعية، وهذا يستلزم دراسة قوة العرض والطلب في الأسواق العالمية للمنتجات الزراعية وكذلك معرفة الدول المصدرة لهذه المنتجات ومدى التنافس بين المنتجات الزراعية الوطنية والأجنبية، ومن ثم التركيز على انتاج هذه الغلات التي تتميز بميزة نسبية تصديرية.
- **عدالة التوزيع:** ان عدالة توزيع الدخول هو هدف اجتماعي من اهداف السياسة الزراعية وذلك من خلال محاولة الحد من اتساع الفوارق بين الدخول، ومستويات المعيشة، ووضع حدود دنيا لمستوى معيشة الفرد. والعدالة التوزيعية تعني ايضا التوزيع الأمثل لموارد المجتمع الاقتصادية بين مختلف فروع النشاط الاقتصادي.

ب. الأهداف القطاعية للسياسات الزراعية: تسعى السياسات الزراعية بكافة انواعها الى تحقيق عدة أهداف قطاعية تنطلق بالقطاع الزراعي فقط دون غيره من قطاعات الاقتصاد الوطني، ومن اهم الاهداف القطاعية للسياسة الزراعية ما يلي:

- **تحقيق الاستقرار في اسعار السلع الزراعية ودخول المزارعين:** تهدف السياسة الزراعية في الدول الرأسمالية الى محاولة الاستقرار في اسعار السلع الزراعية ودخول المزارعين، حيث تقوم الحكومة في سنوات وفرة الانتاج وتحقيق فائض عرض السلع الغذائية بشراء المنتجات الزراعية وعلى الأخص التي

يمكن تخزينها وذلك، حتى لا تنخفض أسعار السلع الزراعية وتنخفض دخول المزارعين بدرجة كبيرة، على ان يتم إعادة عرضها في الأسواق عندما يظهر فائض طلب حتى لا ترتفع الأسعار، وتسعى الحكومة من وراء ذلك الى محاولة تحقيق قدر من الاستقرار في دخول المزارعين.

- **حماية المزارعين المحليين من المنافسة الأجنبية:** حيث تهدف السياسة الزراعية في بعض الدول الرأسمالية، لحماية المزارعين من المنافسة الأجنبية التي قد يتعرض لها المنتجون الزراعيون المحليون عندما يتم إغراق السوق المحلية بالسلع الزراعية الأجنبية وبيعها بسعر اقل من سعر السلع الزراعية المحلية، ولذا تقوم الحكومة بفرض ضرائب جمركية على السلع الأجنبية أو وضع قيود كمية أو ادارية على استيرادها حتى تقلل من تدفقها الى الداخل، أو تمنع دخولها مباشرة وذلك عندما يكون الانتاج المحلي قادرا على سد الاحتياجات المحلية.[1]
- **تحقيق التخصيص الامثل للموارد الزراعية:** حيث تسعى السياسة الزراعية لمحاولة تحقيق تخصيص الأراضي الزراعية النادرة على اوجه استخداماتها المختلفة أفضل تخصيص ممكن، ونصل الى وضع التخصيص الأمثل للموارد الزراعية عندما يتم توزيعها على استخداماتها المختلفة في انواع الانتاج الزراعي المختلفة عندما تتساوى المنفعة الحدية الاجتماعية الصافية من كل استخدام لها.

المطلب الثاني: مؤشرات تقييم السياسة الزراعية

تعتبر السياسة الزراعية في الجزائر جزءا اساسيا من استراتيجيات التنمية الاقتصادية والاجتماعية، وتتمثل في مجموعة من المؤشرات والسياسات التي تهدف الى تحقيق الامن الغذائي وتحسين الانتاجية الزراعية والاستدامة البيئية.

فيما يلي بعض المؤشرات الرئيسية للسياسة الزراعية في الجزائر:

1. زيادة الانتاج المحلي من المحاصيل الاساسية مثل القمح والشعير.
2. دعم المنتجات المحلية لتقليل الاعتماد على الواردات الغذائية.
3. مستوى الإنتاجية الزراعية التي يمكن قياسها من خلال متوسط الغلة للمزارع الواحد أو إنتاجية العمالة الزراعية.
4. توزيع الدخل في القطاع الزراعي: يمكن استخدام نسبة الدخل الذي يحصل عليه المزارعون في مجموع دخل القطاع الوطني لقياس التوزيع العادل للدخل.
5. تحقيق الأمن الغذائي: يمكن قياسه من خلال توفر الغذاء للسكان واستقرار الأسعار الغذائية[2].

[1] اعبد القادر بابا.عابد عدة، "**عنوان السياسات الزراعية الداعمة للتنمية الفلاحية**"، مجلة نور للدراسات الاقتصادية، مرجع سبق ذكره، 2011، ص ص 143،144.

[2] ابو عبيدة نبيل، **السياسات الفلاحية في الجزائر** الطبعة الاولى، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 2021، ص65.

6. التنمية الريفية وذلك بتشجيع الاستثمارات في البنية التحتية الريفية، بما في ذلك الطرق والمياه والكهرباء وتوفير الدعم للمزارعين الصغار والمتوسطين من خلال قروض ميسرة وتسهيلات مالية.

توفر الخدمات الزراعية والبنية التحتية ويشمل ذلك مستوى الوصول إلى التعليم، التدريب والتمويل الزراعي و يمكن قياس مدى تنوع المحاصيل والمنتجات المزروعة، مما يعكس استدامة الزراعة وقدرتها على التكيف مع التغيرات المناخية والسوقية واعتماد التقنيات الزراعية الحديثة والمكننة الزراعية و كذا تعزيز البحث الزراعي وتطوير اصناف جديدة من المحاصيل والتي تكون اكثر مقاومة للجفاف والامراض.

7. الادارة المستدامة للموارد الطبيعية بتطبيق ممارسات الزراعة المستدامة للحفاظ على التربة والمياه و تشجيع زراعة الاشجار المثمرة ومشاريع التشجير لمكافحة التصحر اصلاح نظام الملكية الزراعية لتسهيل حصول المزارعين على الاراضي وتحسين اليات التسويق والتوزيع.

8. تقديم الدعم المباشر للمزارعين من خلال الاعانات المالية و تنفيذ برامج تدريبية لرفع كفاءة المزارعين وتعزيز القدرات الفنية.

تهدف هذه المؤشرات الى تحقيق تنمية زراعية مستدامة، تضمن تحسين الانتاجية وزيادة الدخل للمزارعين وتقليل الاعتماد على الواردات، وتحقيق استقرار غذائي في البلاد[1].

المطلب الثالث: أبعاد السياسة الزراعية

تشمل السياسة الزراعية ابعادا تتكامل لتحقيق اهداف شاملة في التنمية الاقتصادية، الاجتماعية والبيئية وهي تتضمن:

تحسين الإنتاجية والجودة: تتضمن هذه البعد تطوير التقنيات الزراعية وتعزيز البحث الزراعي لزيادة كفاءة الإنتاج وتحسين جودة المحاصيل والمنتجات الزراعية.

تعزيز الاستدامة البيئية: تركز هذه البعد على تطوير ممارسات زراعية مستدامة تحافظ على التنوع البيولوجي وتقلل من التأثيرات السلبية على البيئة والموارد الطبيعية.

تحسين البنية التحتية الزراعية: يتضمن هذا البعد تطوير البنية التحتية اللازمة لدعم وتعزيز القطاع الزراعي، مثل نظم الري والصرف، الطرق الزراعية، وشبكات التوزيع والتسويق[2].

تعزيز الأمن الغذائي: توفير الأمن الغذائي من خلال تعزيز الإنتاج المحلي للمواد الغذائية، وتوفير الوصول العادل والمستدام إلى الغذاء.

دعم صغار المزارعين: يركز هذا البعد على تقديم الدعم والمساعدة لصغار المزارعين والمجتمعات الريفية لتمكينهم، من المشاركة بفعالية في القطاع الزراعي وتحسين أوضاعهم الاقتصادية والاجتماعية.

---

[1] الموقع الرسمي لوزارة الفلاحة والتنمية الريفية الجزائرية تطور السياسات الفلاحية مرجع سبق ذكره ،http//madr.gov.dz

[2] خالد كريم ، **الأبعاد السياسية الزراعية**، ورقة قدمت إلى المؤشر العاشر للاقتصاديين الزراعيين الذي عقدته الجمعية المصرية للاقتصاد الزراعي، نادي الزراعيين، القاهرة ، مصر ، من 25-26 سبتمبر, 2020،ص12

تعزيز السياسات التجارية والتسويقية: يهدف هذا البعد إلى توفير بيئة تجارية ملائمة وتشجيع الصادرات الزراعية وتعزيز التسويق والترويج للمنتجات الزراعية، تتكون أبعاد السياسة الزراعية من مجموعة من السياسات والإجراءات التي تهدف إلى تحسين القطاع الزراعي بشكل شامل وتعزيز دوره كمحرك أساسي للنمو الاقتصادي وتحقيق التنمية المستدامة.

في الختام، تظهر أبعاد السياسة الزراعية كمجموعة من الجوانب المتعددة التي تشكل أساساً لتوجيه وتنظيم الأنشطة والاستثمارات في قطاع الزراعة .و تتضمن هذه الأبعاد جوانب اقتصادية، اجتماعية، بيئية وسياسية، التي يجب مراعاتها بدقة في صياغة وتنفيذ السياسات والبرامج الزراعية و من الناحية الاقتصادية، تعتبر السياسة الزراعية وسيلة لتحفيز الإنتاج الزراعي، تحسين الإنتاجية وزيادة الدخل لدى المزارعين، كما تهدف إلى تحقيق التوازن بين العرض والطلب على المنتجات الزراعية وضمان استدامة اسواقها. أما من الناحية الاجتماعية، تسعى السياسة الزراعية إلى تحسين ظروف العيش للمجتمعات الريفية، وتوفير فرص العمل وتعزيز التعليم والرعاية الصحية، وتقديم الدعم والحماية للمجتمعات الريفية الفقيرة والمهمشة[1].

أما من الناحية البيئية، تهدف السياسة الزراعية إلى تعزيز الممارسات الزراعية المستدامة وحماية الموارد الطبيعية، والحد من التأثيرات البيئية السلبية للزراعة على البيئة والتنوع البيولوجي وأخيرًا، من الناحية السياسية، تعتبر السياسة الزراعية جزءًا من استراتيجيات الحكومات لتحقيق أهداف التنمية الشاملة والاستقرار الاقتصادي والاجتماعي، كما تساهم في تعزيز الأمن الغذائي وتحقيق التوازن الاقتصادي والاجتماعي بين المناطق الحضرية والريفية.

باختصار، فإن فهم ومراعاة أبعاد السياسة الزراعية المختلفة يعتبر أمراً حيويًا لضمان تحقيق التنمية المستدامة وتحسين جودة الحياة في المناطق الريفية وبالتالي، تحقيق الاستقرار والازدهار الشامل في المجتمعات.

[1] خالد كريم ،(الابعاد السياسية الزراعية) ،مرجع سبق ذكره ،ص15

المبحث الثاني: التطور التاريخي للسياسة الزراعية بالجزائر

في هذا الجزء سنتعرف على المخطط الوطني للتنمية الفلاحية في المطلب الأول، ثم برنامج التنمية الريفية و تجديد النشاط الفلاحي في المطلب الثاني و في الأخير نتطرق إلى معوقات السياسة الزراعية .

المطلب الأول: المخطط الوطني للتنمية الفلاحية سنة 2000-2007

تعتبر الجزائر من بين الدول القليلة في العالم التي تمتلك ثروات طبيعية هائلة، تتمثل في الثروات الفلاحية والاراضي الزراعية الخصبة والتنوع الجيولوجي التي من المفروض، ان تمكنها من تحقيق اكتفاء ذاتي من حيث المنتجات الزراعية والتوجه نحو التصدير.

الا انه بالرغم من ذلك، نجدها لازالت تعاني من ناحية عدم تحقيق الاكتفاء الذاتي بسبب جملة من المشاكل نذكر منها، مشاكل التمويل المادي للفلاحين ومشاكل الانتاج والتخزين، الامر الذي دفعها للتوجه نحو اعتماد الية المخطط الوطني للتنمية الفلاحية.

اولا: نظرة تحليلية للمخطط الوطني للتنمية الفلاحية(PNDA)

وضع المخطط الوطني للتنمية الفلاحية مع كوكبة من القوانين والاجراءات الجديدة، في محاولة من الدولة الجزائرية الحد من العوائق والصعوبات خاصة الطبيعية التي تواجه عملية تحسين القطاع منها، زحف الرمال والطابع الصحراوي الغالب على مساحة الجزائر.

1. **التعريف بالمخطط:** هو عبارة عن الية خاصة ترمي الى ترقية التأطير التقني والمالي والتنظيمي، قصد الوصول لبناء قطاع فلاحي عصري ذو كفاءة عالية، من خلال حماية الموارد الطبيعية والمحافظة عليها واستغلالها بشكل عقلاني واستصلاح اكبر مساحة ممكنة من الاراضي.
2. **أهدافه:** تم وضعها وتسطيرها من قبل هيئات الدولة نخص بالذكر، الوثيقة الرسمية الصادرة عن وزارة الفلاحة والتنمية الريفية التي، اوضحت استراتيجية المخطط، وخطاب رئيس الجمهورية السابق الموجه للولاة الملقى يوم 26 نوفمبر 2000، الذي تطرق فيه لأهم توجهات السياسة الفلاحية الجديدة للدولة.

عموما تتمثل الأهداف المسطرة لتحقيقها على الأمدين المتوسط والبعيد فيما يلي:

- الحماية والاستعمال العقلاني والدائم للموارد الطبيعية.
- الاندماج في الاقتصاد الوطني وإعادة هيكلة المجال الفلاحي والمواد الطبيعية لمختلف جهات الوطن.
- تحسين الإنتاجية وزيادة حجم الإنتاج الفلاحي ليتم دمجه في الاقتصاد العالمي وتحرير المبادرات الخاصة على مستوى التموين وتكييف وتوزيع الانتاج،ترقية وتشجيع الاستثمار الفلاحي من جهة وتحفيز ودعم المستثمرين الفلاحين من جهة اخرى بهدف ادماج الصناعات الغذائية وزيادة انتاجها من الحبوب، الحليب، البطاطا، الأشجار المستثمرة، اللحوم الحمراء والبيضاء وتحويل المناطق الجافة وشبه الجافة

والمهددة بالجفاف لزراعة الكروم والأشجار المثمرة وتربية المواشي، بالإضافة الى توسيع المساحة الزراعية باستصلاح الأراضي عن طريق الامتياز[1].

لتحقيق جملة هذه الاهداف المهمة حدد محورين اساسيين هما:

- **المحور الأول:** يضم البرامج الموجهة لإعادة تأهيل وعصرنة المستثمرات الفلاحية، وتربية المواشي المتمثلة في برامج تكثيف الإنتاج وتطويره بتوفير المخازن المكيفة ووسائل النقل والتخزين ودعم الاستثمار عن طريق تحسين الخدمات ودمج الشباب المؤهل والمكون المرتبط بالمجال الفلاحي.
- **المحور الثاني:** يضم البرامج الموجهة لتنمية والمحافظة على المجالات الطبيعية وخلق مناصب شغل نذكر منها: البرنامج الوطني للتشجير الهادف لحماية البيئة وتحصين المناطق الجبلية عن طريق التشجير وحماية وتنمية المناطق السهلية، برامج التشغيل الريفي، تنمية الصحراء والمحافظة عليها.

هذا وقد سطرت أهداف المخطط حسب البرامج السابقة لتحقيق ثلاث مهام منها:

- تحقيق الأمن الغذائي الذي يعني، تمكين كل مواطن من اقتناء المواد الغذائية حسب الكم والكيف الذي يرغب فيه.
- تنمية المنتجات الفلاحية من خلال استغلال القدرات والطاقات الوطنية والتحكم اكثر في العوائق الطبيعية.
- تحضير الفلاحة الجزائرية للاندماج في الاقتصاد الدولي والانضمام الى المنظمة العالمية للتجارة[2].

ثانيا: الاستراتيجية المتبعة لتنفيذ برامج المخطط

يحدد المنشور رقم 332 المؤرخ في 18 جويلية 2000 الصادر عن وزارة الفلاحة، الخطوط العريضة المتبعة بالإضافة الى جملة القوانين المنظمة لعمل كل من الصندوق الوطني للضبط والتنمية الفلاحية، صندوق استصلاح الاراضي عن طريق الامتياز، صندوق حماية الصحة الحيوانية والنباتية والبرنامج الوطني للتشجير لبلوغ الاهداف المرجوة، عملت وزارة الفلاحة على تطوير عمليات التأطير وتنشيط البرامج عبر ما يلي:

- دعم وتطوير الانتاج الوطني والانتاجية في مختلف فروعه في اطار تقليص الفاتورة الغذائية، وتوظيف المزارع النموذجية كوحدات لتكثيف المدخرات الفلاحية ذات المزايا العالية لتكون محل تصدير. وهو سبب التعديلات التي ادخلت مؤخرا على نظام الدعم والتعويض المقدم من طرف الصندوق الوطني للضبط والتنمية الفلاحية، الذي يسعى لتبسيط الاجراءات واضفاء اكثر شفافية ومرونة وسرعة في تقديم المساعدات الممنوحة للمستفيدين في اطار المخططات التوجيهية للولايات.

---

[1] بن صويلح امال، **المخطط الوطني للتنمية الفلاحية اداة استراتيجية للنهوض بالقطاع الفلاحي في الجزائر**، ResearchGate, Discover the word's research، جامعة 8 ماي 1945 قالمة ، 233-245(مارس 2019) 38 افريل 2018، ص 3

[2] بن صويلح امال، **المخطط الوطني للتنمية الفلاحية اداة استراتيجية للنهوض بالقطاع الفلاحي في الجزائر**، ص 4 مرجع سبق ذكره .

- برنامج تكييف انظمة الانتاج الذي يعتمد في تنفيذه على، نظام دعم خاص وملائم وعلى مشاركة الفلاحين، باعتبارهم متعاملين اقتصاديين اساسيين وعلى تقديمه دعما مباشرا لأنشطة تسمح بتامين مداخيل الفلاحين.
- استصلاح الاراضي الفلاحية عن طريق الامتياز، حيث تم ادخال تعديلات على نظام المصادقة وتنفيذ المشاريع بهدف دفع وتيرة الانجازات في المجال الفلاحي بمشاركة الولاة ومدراء المصالح الفلاحية ومحافظي الغابات.
- البرنامج الوطني للتشجير الذي يهدف بالإضافة الى اعادة تشكيل غابات الفلين بشرق البلاد والمحافظة على الاحواض المنحدرة الى السدود والقيام بمنح الاولوية للتشجير المفيد والاقتصادي عبر اصناف الاشجار المثمرة الملائمة لطبيعة الجزائر كالزيتون، التين، اللوز، الفستق.. من اجل توفير حماية متجانسة للتربة وضمان مداخيل دائمة للفلاحين جراء استغلال المناطق الغابية[1].
- برنامج استصلاح الاراضي بالجنوب الذي تم اعادة توجيهه سواء من حيث الاهداف او من حيث شروط وطرق تنفيذه وبالتالي فان استصلاح الاراضي حول الواحات سيتم في اطار برنامج الامتيازات الفلاحية، اما الاستصلاحات الكبرى التي تتطلب وسائل مادية وتقنيات عالية، ستخصص للاستثمارات الوطنية والاجنبية.

ما يلاحظ على هذه الاستراتيجية هو توسيع مجالاتها بدءا من سنة 2000، نتيجة ادماج عالم الريف ليتم اطلاق البرنامج الوطني للتنمية الفلاحية والريفية بمحاور استراتيجية جديدة، تتعلق بإقامة شراكة محلية وادماج متعدد القطاعات في الاقاليم، ودعم تنفيذ النشاطات الاقتصادية المبدعة والجمع بين الجانب الاقتصادي والاجتماعي وتنسيق الاعمال، ليتم تأسيس ولأول مرة وزير منتدب للتنمية الريفية قصد وضع تصور وتنفيذ سياسة التنمية الريفية، ليتم سنة 2008 الغائه ودمج مهامه مع وزير الفلاحة والتنمية الريفية ما اضاف اسس جديدة لتنسيق الجهود والانسجام وكيفية التنفيذ.

لتعزز كل هذه الاجراءات والجهود بالمصادقة على قانون التوجه الفلاحي رقم 08-16 المؤرخ في 03 أوت 2008 ليتولى مهمة تحديد محاور التنمية المستدامة للفلاحة وعالم الريف بصفة خاصة، ليأتي بعده خطاب رئيس الجمهورية شهر فيفري2009 بولاية بسكرة لتحدد على ضوئه اسس سياسة التجديد الفلاحي والريفي بعد توجيهات الرئيس والحاحه على ضرورة تحويل قطاع الفلاحة الى محرك حقيقي للنمو الاقتصادي الشامل في كل الاقاليم الريفية[2].

---

[1] عياش خديجة، **سياسة التنمية الفلاحية**" دراسة حالة المخطط الوطني للتنمية الفلاحية 2000-2007 ، مذكرة تخرج لنيل شهادة الماجستير جامعة الجزائر، 2010-2011 ص ص 86-87.

[2] نوال ح، "**مسار التجديد الفلاحي والريفي من 1962-2012** ، اصلاحات شاملة وبرامج تنموية لتحقيق الامن الغذائي"، يومية المساء، صادرة بتاريخ 05 جويلية 2020 على الموقع:http//www.el massa.com 61939

جدول رقم 1-1 يوضح تطور الاراضي الزراعية الى غاية 2006 الوحدة بالهكتار

الفروع الفلاحية	انتاج 2001	انتاج 2006
اراضي زراعة الحبوب	5.5 مليون هكتار منها 3 مليون هكتار مستريحة	3 مليون هكتار منها 1.2 مليون هكتار اراضي تكثيف زراعي.
الاشجار المثمرة	517.000 هكتار	1.000.000 هكتار
الكروم	59.000 هكتار	117.000 هكتار
اراضي الزيتون	164.000 هكتار	242.000 هكتار
اراضي زراعة الخضر	45.000 هكتار	75.000 هكتار
اراضي الاشجار الغابية	36.000 هكتار	228.000 هكتار
اراضي زراعة البطاطا	72.000 هكتار	95.000 هكتار

المصدر: هاشمي الطيب، **التوجه الجديد لسياسة التنمية الريفية في الجزائر**، اطروحة مقدمة للحصول على شهادة الدكتوراه في العلوم الاقتصادية جامعة تلمسان، 2014/2013 مرجع سابق، ص 93.

نلاحظ من خلال الجدول السابق وفي فترة تطبيق المخطط الوطني للتنمية الفلاحية، حيث عرفت الاراضي الزراعية تطورا ملحوظا خاصة بالنسبة للأشجار المثمرة التي تطورت من 517.000 ه سنة 2001 الى 1.000.000ه سنة 2006 وكذلك الاراضي المخصصة للزيتون واراضي الخضر.

كل هذا التطور يعود للاستقرار الذي عرفته الجزائر آنذاك وعودة الفلاحين لأراضيهم بعد فترة صعبة من الامن، وكذا سياسة الدولة لتشجيع سكان الارياف والقرى المصاحبة لبرنامج التنمية الفلاحية المطبقة.[1]

[1] اهناني فاروق، سياسات تنمية الزراعة الصحراوية في الجزائر، دراسة تقييمية، اطروحة لنيل شهادة الدكتوراه سالم اقاري، كلية العلوم السياسية، قسم التنظيم السياسي والاداري، 2019-2020

المطلب الثاني: برنامج التجديد الفلاحي والريفي 2009-2014.

نتناول في هذه الدراسة برنامج التجديد الفلاحي والريفي الذي يندرج ضمن استراتيجية التنمية الفلاحية في الجزائر، حيث نعرض برنامجه ضمن استراتيجية القطاع الفلاحي وأهم ما تضمنه هذا البرنامج [1]:

جاء برنامج التجديد الفلاحي والريفي لمواصلة التنمية الفلاحية التي انطلقت في اطار البرنامج الوطني للتنمية الفلاحية والبرنامج الوطني للتنمية الفلاحية والريفية، وذلك بهدف تعزيز الأمن والتماسك الغذائي، اللذان يمثلان أهم عناصر السيادة الوطنية والأمن القومي. ويعتمد هذا البرنامج في محاوره على وضع الأسس السياسية لإعادة مركزية سياسة التنمية الفلاحية والريفية، التي ادرجت في قانون التوجيه الفلاحي لسنة 2008 ، والذي يضع الاطار القانوني وخريطة الطريق للسنوات الخمسة الموالية (2009-2014)، والتي يتم من خلالها تحقيق البرنامج المسطر الذي يرتكز على تكثيف انتاج المواد الغذائية الاساسية من الحبوب والحليب، البقول الجافة، اللحوم وغيرها، فضلا عن حماية مداخيل الفلاحين والحفاظ على القدرة الشرائية للمستهلكين وتحرير المبادرات، بالإضافة الى تعزيز الاستشارة والتشاور مع كل الفاعلين والمسؤولين في المجال الفلاحي والزراعي والصناعي، مما يؤدي الى حماية وتثمين الموارد الطبيعية من جهة والتأكيد على اهمية العناية الخاصة بالاستغلال العقلاني للمياه باستخدام تقنيات الري الحديثة من جهة اخرى، كما يمنح هذا البرنامج نمطا وحيدا لاستغلال الاراضي التابعة للدولة، عن طريق الامتياز بعلاقة تعاقدية على المدى الطويل، ولقد بدأ تطبيق هذا البرنامج بالتوقيع على عقود النجاعة مع الولايات 48 للبلاد في ستة 2009، على اساس النتائج المحققة وخصوصية كل منطقة، وقسمت هذه العقود الى نوعين الاول مرتبط بالتجديد الاقتصادي الزراعي، والثاني بالتجديد الريفي، اي محورين أساسيين للتجديد الفلاحي والتجديد الريفي.

ويعرف برنامج التجديد الفلاحي والريفي، على أنه عبارة عن برنامج يساعد على احياء الحركة الفلاحية والاقتصادية وتوفير الامن الغذائي ويقوم على ركيزتين هما المورد البشري(الانسان) والأجهزة التقنية وتحسين الانتاج والانتاجية بالنسبة للمحاصيل الزراعية لباقي القطاعات، تتضمن هذه السياسة عدة فروع من أجل توسيع السوق المحلية والدولية.

[1] اهناني فاروق، **سياسات تنمية الزراعة الصحراوية في الجزائر**، دراسة تقييمية 2000-2019، مرجع سبق ذكره، السنة الجامعية 2020/2019 ص 113،

أولا: مضمون سياسة التجديد الفلاحي (2009-2014):

لقد ادت التطورات التي حصلت على القطاع الفلاحي، وخاصة بعد أزمة الغذاء العالمية سنة 2008 الى تبني الحكومة الجزائرية نهجا جديدا نحو القطاع الفلاحي، من خلال تسطير سياسة جديدة تتوافق وطموحات هذا القطاع.

إن هذا البرنامج يعطي رؤية عامة للنهوض بالريف من جهة والقطاع الفلاحي من جهة ثانية، برؤية اقتصادية واجتماعية ترقى الى مستوى تشكيل قطاع زراعي مصدر للمحاصيل الزراعية، لكن خلافا للسياسات السابقة اكد البرنامج انه لا يمكن الفصل بين الشروط الاجتماعية للريف والشروط الاقتصادية للزراعة في اي عمل تطويري للقطاع الفلاحي، جاء هذا البرنامج سنة 2009 ليجسد على مستوى الوزارة ما رسمه قانون التوجيه الفلاحي الصادر سنة 2008.[1]

ثانيا: اهداف برنامج التجديد الفلاحي والريفي 2009-2014:

جاء برنامج التجديد الفلاحي والريفي لمراعاة الاختلالات التي يعاني منها الريف الجزائري على العموم والزراعة الجزائرية على الخصوص، وما يميز هذا البرنامج هو اتسامه بالعموم والشمولية. ويتجسد ذلك في انه موجه لكافة الفلاحين في كل المناطق الجزائرية، حيث انه لم يقتصر على الريف والجبال في الشمال وحسب، بل جاء لينهض بكل المناطق حتى في السهول والصحراء، بالإضافة الى تعزيز دور المرأة في تكوين المستثمرات الزراعية. اما شموليته فتجسدت من خلال مراعاته لكافة المتغيرات الفاعلة في العمل الزراعي، ولم تقتصر على تحديث متغير على حساب اخر كما عمل على ترقية كافة النشاطات الفلاحية وحتى الحرف اليدوية المساندة له[2].

ويمكن اجمال الاهداف التي يسعى اليها برنامج التجديد الفلاحي والريفي في الاتي:

1. زيادة العرض المحلي بتكثيف انتاج السلع الغذائية التي تدخل في تركيبة نصيب المتوسط القاعدي للجزائريين.
2. المساهمة في تنويع الانتاج الفلاحي.
3. تسهيل استعمال التكنولوجيات الحديثة من طرف الفلاحين والمربين.
4. دعم تحسين ظروف المعيشة وعائدات سكان الريف.

[1] الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية، وزارة الفلاحة والتنمية الريفية، **مسار التجديد الفلاحي والريفي عرض وافاق**، الجريدة الرسمية العدد 46، الصادرة في10 اوت 2008، ص 06.

[2] ثريا الماحي، **استراتيجية المنافسة والإبداع في مؤسسات الصناعات الغذائية في الجزائر بين الواقع والمأمول**، الملتقى الدولي الرابع، الجزائر 2009، ص 24

ثالثا: محاور برنامج التجديد الفلاحي والريفي 2009-2014:

بدا تطبيق هذا البرنامج بالتوقيع على عقود النجاعة مع كامل ولايات البلاد في سنة 2009، على أساس النتائج المحققة وخصوصية كل منطقة، وقسمت هذه العقود الى نوعين الاول مرتبط بتجديد الاقتصاد الزراعي، والثاني بالتجديد الريفي. اي محورين اساسيين وهما التجديد الفلاحي والتجديد الريفي:

أ. محور التجديد الفلاحي:

دعم النشاطات الفلاحية المباشرة اي دعم انتاج الحبوب، البقول الجافة، الحليب، البطاطا، وغيرها وتقديم القروض ومسح الديون، ودعم استخدام تقنيات الري التكميلي واقتصاد المياه وتوفير البذور والاسمدة، وهو ما يمثل متابعة الجهود المبذولة في اطار المخططات السابقة، بهدف تعزيز الجهاز الانتاجي للموارد الزراعية ذات الاستهلاك الواسع ورفع المردودية وامتصاص مشكلة استراحة الاراضي.

ب.أدوات تنفيذ محور التجديد الفلاحي:

- وحدات الاستبيان
- مراكز الامتياز المتكاملة(المستثمرات الفلاحية الرائدة)
- المهارات والبنيات التحتية
- التكوين.

والشكل الموالي يوضح البرامج التي يتشكل منها المحور الفلاحي في برامج التجديد الفلاحي والريفي.

الشكل رقم 2.1 يوضح برامج التجديد الفلاحي

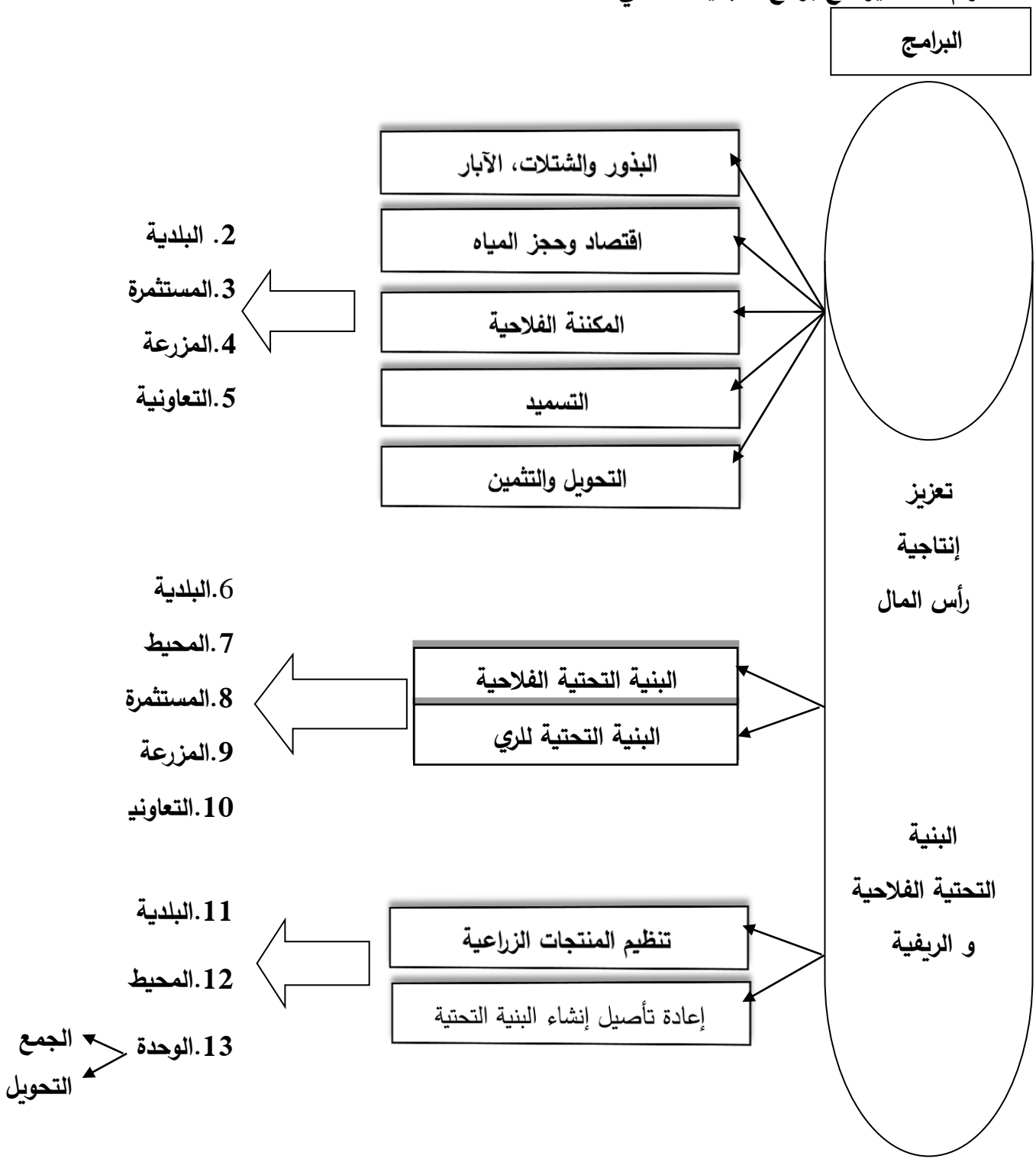

المصدر: وزارة الفلاحة والتنمية الريفية، برنامج التجديد الفلاحي والريفي

https://madr.gov.dz

الشكل رقم 1-3 يوضح برامج التجديد الريفي

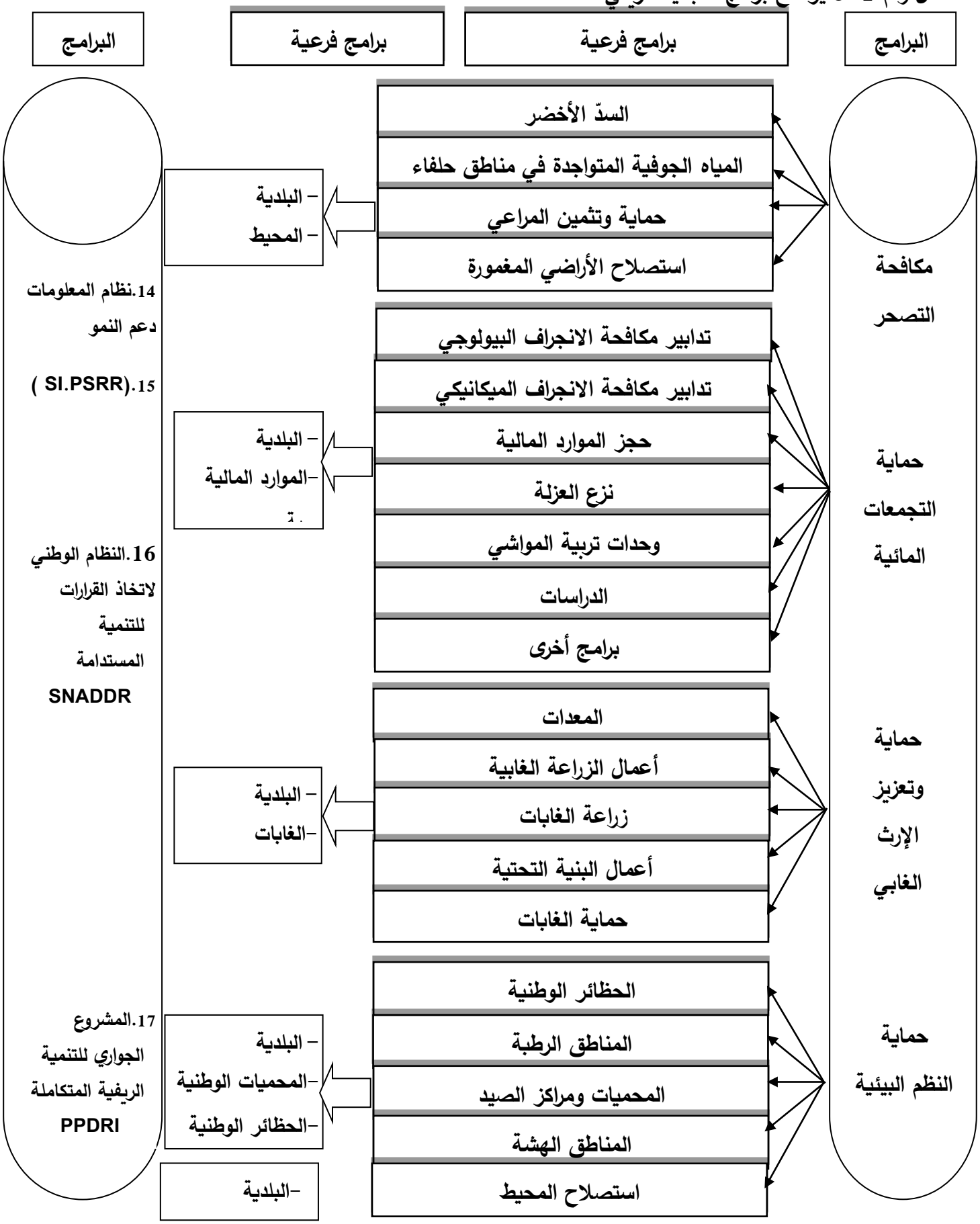

المصدر: وزارة الفلاحة والتنمية الريفية، برنامج التجديد الفلاحي والريفي

وقد تم انشاء قرض "**الرفيق**" والذي يستفيد من خلاله المزارعون والمربون من قروض بنكية بدون فوائد، تسمح لهم بتعزيز ودعم قدراتهم الانتاجية عن طريق اقتناء المستلزمات الضرورية لعملهم الانتاجي، كما تم العمل على جعل الاطار القانوني والنظامي في الجزائر مشجعا على الاستثمارات المنتجة لكل شخص مادي او معنوي وطني او اجنبي، وكذا الاستثمارات المحققة في اطار منح الامتيازات والرخص، وتم فتح مجال الشراكة في الميدان الفلاحي مع الاجانب على ان تكون المساهمة الوطنية لا تقل عن 51 % من راس مال الشركة. ويمكن لمشاريع الشراكة بين القطاع العام والقطاع الخاص الوطني او الاجنبي ان تتحقق بالتعاون مع مؤسستين لتسيير الدولة وهما شركة تسيير مساهمات الدولة للإنتاج الحيواني وشركة وكذا شركة تسيير مساهمات الدولة للتنمية الفلاحية.

علاوة على ذلك، يُعتبر برنامج التنمية الريفية أداة فعالة للحد من الفقر وتعزيز الشمولية الاجتماعية، حيث يسعى إلى توفير فرص متساوية للجميع للمشاركة في التنمية الاقتصادية والاجتماعية بشكل عام، يُعَد برنامج التنمية الريفية جزءاً أساسياً من الاستراتيجيات الوطنية لتحقيق التنمية المستدامة، ويسهم بشكل كبير في تحسين جودة الحياة وتعزيز الاستقرار الاقتصادي والاجتماعي في المناطق الريفية.

كما يتضمن برنامج التجديد الفلاحي تعزيز انتاجية الرأسمال من خلال عصرنة وتحديث القطاع الفلاحي(المكننة الفلاحية، الاسمدة وغيرها). وهذا من اجل زيادة القدرة الانتاجية للوحدات الفلاحية المختلفة. كما اشار قانون التوجيه الفلاحي في طياته اجراءات تخص الرأسمال الفلاحي نجد منها:

- ❖ استحداث قروض بدون فوائد لفائدة مستثمرات الفلاحين والمربين.
- ❖ اقرار دعم لتكاليف اقتناء واعادة انتاج البذور والغراس، وكذا دعم اسعار اقتناء الاسمدة بنسبة 20 .%.
- ❖ اقرار دعم عمومي لأسعار العتاد الفلاحي ومعدات الري المقتصد للماء بنسبة تتراوح بين 25 % الى 45% فضلا عن القروض الايجارية.
- ❖ اعفاء الايجارات المدفوعة في اطار العقود الايجارية الخاصة بالعتاد الفلاحي المنتج في الجزائر من الرسم على القيمة المضافة.
- ❖ تحديد التدابير اللازمة وتنفيذها، من اجل إعادة تأهيل المؤسسات العمومية التي تنشط في انتاج المعدات والتجهيزات المخصصة للفلاحة.
- ❖ اعفاء الات الحصاد والدرس المصنعة بالجزائر من الرسم على القيمة المضافة.
- ❖ التشجيع على انشاء مستثمرات جديدة من خلال رفع مساحة المستثمرة ب 5 و 10 هكتارات وذلك حسب كل منطقة.[1]

[1] سليمان بلعور و لخميسي الواعر، **دور سياسة التجديد الفلاحي التي تضمنها البرنامج الخماسي 2009-2014 في تعزيز رأسمال القطاع الفلاحي الجزائري**، مخبر التنمية الادارية للارتقاء بالمؤسسات الاقتصادية بولاية غرداية، جامعة غرداية، طالب دكتوراه، مخبر التنمية الادارية للارتقاء بالمؤسسات الاقتصادية بولاية غرداية جامعة غرداية تاريخ الايداع 2017/11/30، تاريخ القبول 2017/12/23، تاريخ النشر 2018/09/30.

يعتبر تجديد النشاط الفلاحي جزءاً أساسياً من الجهود المبذولة لتحسين القطاع الزراعي وتعزيز دوره في التنمية المستدامة و يهدف تجديد النشاط الفلاحي إلى تحفيز الفلاحين على تبني ممارسات زراعية مستدامة وتحديث التكنولوجيا المستخدمة في الإنتاج الزراعي، بالإضافة إلى تعزيز الوصول إلى الأسواق وتعزيز القيمة المضافة للمنتجات الزراعية.

كما يشمل تجديد النشاط الفلاحي مجموعة من الإجراءات، مثل تطوير الممارسات الزراعية الصديقة للبيئة والمستدامة، واعتماد التكنولوجيا الحديثة في الإنتاج والتسويق، وتوفير التدريب والتوجيه للفلاحين لتحسين مهاراتهم وزيادة فعاليتهم في الإنتاج كما يشمل تجديد النشاط الفلاحي أيضاً تعزيز التسويق الزراعي وتطوير القنوات التسويقية لزيادة الوصول إلى الأسواق المحلية والدولية بالإضافة إلى ذلك، يُعَد تجديد النشاط الفلاحي فرصة لتعزيز التنوع الزراعي وتعزيز تماسك البيئات الريفية، من خلال دعم تنوع الثقافات الزراعية والحفاظ على التراث الزراعي المحلي وبفضل تجديد النشاط الفلاحي، يمكن تحقيق تحول إيجابي في القطاع الزراعي، مما يسهم في تعزيز الاستدامة البيئية والاقتصادية والاجتماعية للمناطق الريفية وتعزيز جودة الحياة للمزارعين وسكان الريف بشكل عام و في الختام، يُعَد برنامج التنمية الريفية وتجديد النشاط الفلاحي أدوات حيوية في تعزيز التنمية المستدامة في المناطق الريفية من خلال توجيه الاستثمارات والدعم نحو القطاع الزراعي والمجتمعات الريفية، يمكن تحقيق تحولات إيجابية في جودة الحياة والاستقرار الاقتصادي والاجتماعي.

برنامج التنمية الريفية يسعى إلى تحسين البنية التحتية الزراعية وتوفير الخدمات الأساسية، بما في ذلك التعليم والصحة والمياه، وتعزيز فرص العمل وتحسين مستوى دخل الفلاحين بالإضافة إلى ذلك، يساهم في تعزيز الحوكمة الريفية ومشاركة المجتمع المحلي في صنع القرارات المتعلقة بتنمية مناطقهم و من جانبه، يركز تجديد النشاط الفلاحي على تطوير مهارات وتكنولوجيا الإنتاج الزراعي، وتعزيز التسويق والتوزيع، وتعزيز التنوع الزراعي والاستدامة البيئية بفضل جهوده في تحديث وتحسين الإنتاج الفلاحي، يسهم تجديد النشاط الفلاحي في زيادة الإنتاجية وتحسين جودة المحاصيل والمنتجات الزراعية[1] بالتالي، يجمع البرنامجان معًا لتعزيز الاستقرار الاقتصادي والاجتماعي في المناطق الريفية، وتحقيق التنمية المستدامة التي تخدم مصالح الفلاحين والمجتمعات المحلية على حد سواء ومن خلال التركيز المشترك على تعزيز البنية التحتية وتطوير المهارات وتنويع الإنتاج، يمكن تحقيق نمو أكثر استدامة وشمولية في القطاع الزراعي وتحسين جودة الحياة في المناطق الريفية.

ج. ورقة طريق التنمية الفلاحية والريفية (2020-2024) : وتجسيدا لمسار التنمية الفلاحية والريفية، تم اعداد هاته الورقة بالتركيز على عدة محاور نذكر منها:

- بعث الاستثمار المهيكل، وتنمية الشعب الاستراتيجية، خاصة الحبوب وترشيد النفقات العمومية والتقليص المحسوس في فاتورة الاستيراد وتثمين المنتجات الفلاحية.(الزراعات الصناعية والتصدير).

[1] بلقاسم أسامة ، **جوهر الأمن الغذائي**، يونس شاهين الدار القومية، القاهرة، مصر ، 2020،ص76.

- ادراج راس المال في الفلاحة والرقمنة، لبعث نجاعة التسيير ودعم مجال الابتكار ودفع المؤسسات الصغيرة وتحسين المداخيل بالعالم الريفي وتوفير معالم التأطير الاجتماعي والمهني للفلاحين.
- تطوير الزراعات الصناعية من خلال التثمين المدمج، لا سيما انتاج الزيوت الغذائية والمخلفات(الفول السوداني والصويا) والسكر (البنجر السكري) والذرة وغيرها، حيث تعتبر شعبا استراتيجية لها اثار على الاقتصاد الوطني من حيث الاستيراد.[1]

المطلب الثالث: معوقات السياسة الزراعية – المعوقات الاقتصادية الاجتماعية

معوقات السياسة الزراعية تشكل جزءاً أساسياً من التحديات التي تواجه تطوير القطاع الزراعي وتحقيق أهداف السياسات الزراعية المرسومة. وتتنوع هذه المعوقات بين عدة جوانب تشمل الجوانب الاقتصادية والاجتماعية والسياسية والبيئية، وتتطلب مواجهتها بإجراءات فعّالة وتحفيزية لتحقيق التنمية المستدامة في القطاع الزراعي.

ومن بين أهم المعوقات الاقتصادية التي تواجه السياسة الزراعية، هي قلة التمويل والاستثمار في القطاع الزراعي واهمها مشكل العقار، فعدم وضوح الاطار القانوني للعقار الفلاحي، يعتبر من المشاكل الرئيسية التي يعاني منها القطاع الفلاحي، اذ ان اهم الصعوبات التي تواجه القطاع، هي العلاقة مع المحيط المالي للمستثمرات، وبالذات العلاقة مع المنظومة البنكية، التي تطلب ضمانات للقروض، وارتفاع التكاليف الإنتاجية، وتقلبات أسعار السلع الزراعية، مما يؤثر سلباً على دخل المزارعين ويقلل من قدرتهم على البقاء في القطاع بالإضافة إلى ذلك، تشمل المعوقات الاقتصادية أيضاً نقص البنية التحتية الزراعية مثل الري والصرف والطرق الزراعية، مما يقيد إمكانية تطوير الإنتاج والتسويق من جهة أخرى، تشمل المعوقات الاجتماعية تقليل الوصول إلى الخدمات الأساسية مثل التعليم والرعاية الصحية في المناطق الريفية، مما يؤثر على قدرة الفلاحين على تطوير مهاراتهم وزيادة إنتاجيتهم[2].

كما تشمل المعوقات الاجتماعية أيضاً عوامل مثل الهجرة من الريف إلى المدن وتقليص قوى العمل الزراعية، مما يؤدي إلى نقص في اليد العاملة المتاحة في القطاع الزراعي. أما على الصعيد السياسي، فان السياسة الزراعية تواجه تحديات منها التشريعات والسياسات القديمة التي قد تكون غير فعالة أو تعيق التطور في القطاع، بالإضافة إلى عدم التنسيق بين الجهات الحكومية المختلفة المعنية بالزراعة والتنمية الريفية.

وأخيراً، تتضمن المعوقات البيئية تدهور البيئة وتغير المناخ، مما يؤثر على قدرة الأراضي على إنتاج المحاصيل بشكل مستدام، ويضعف القدرة على مواجهة التحديات المتزايدة في مجال الأمن الغذائي إذاً، لتحقيق أهداف السياسة الزراعية، يجب التركيز على مواجهة هذه المعوقات وتطوير استراتيجيات فعالة لتجاوزها وتعزيز التنمية المستدامة في القطاع الزراعي.

---

[1] تطور السياسات الفلاحية والريفية(1962–الى يومنا هذا) الجزائر المجد http//gloriousalgeria.dz show مجلة العربية

[2] بلقاسم اسامة ، **جوهر الأمن الغذائي** مرجع سبق ذكره ،ص80.

أولا: معوقات السياسة الاقتصادية

معوقات السياسة الاقتصادية في القطاع الزراعي تشكل جزءًا هامًا من التحديات التي تواجه تنمية هذا القطاع و تتنوع هذه المعوقات وتشمل:

- **قلة التمويل والاستثمار**: يواجه المزارعون صعوبات في الحصول على التمويل اللازم لتطوير مزارعهم وتحسين البنية التحتية الزراعية. فقد تكون البنوك والمؤسسات المالية التقليدية، غير متاحة للفلاحين في المناطق الريفية، مما يعيق إمكانية تحسين الإنتاجية والجودة.
- **ارتفاع التكاليف الإنتاجية:** يواجه المزارعون زيادة في تكاليف الإنتاج، مثل تكاليف الوقود والأسمدة والمبيدات الزراعية و يؤدي هذا الارتفاع إلى تقليل الأرباح وزيادة الضغوط على الفلاحين.
- **قوانين وتشريعات غير فعّالة:** قد تكون التشريعات الزراعية غير ملائمة أو معقدة، مما يجعل من الصعب على المزارعين فهمها والامتثال لها، ويمكن أن تؤدي إلى عراقيل في التنمية الاقتصادية للقطاع الزراعي.
- **نقص البنية التحتية الزراعية:** يعاني العديد من المزارعين من نقص في البنية التحتية الزراعية مثل نظام الري والصرف والطرق، مما يؤثر على إنتاجيتهم وقدرتهم على تسويق منتجاتهم.
- **الوصول إلى الأسواق والتسويق:** قد يواجه المزارعون صعوبات في التسويق لمنتجاتهم والوصول إلى الأسواق، مما يؤثر سلباً على قدرتهم على بيع المحاصيل بأسعار مربحة.

تواجه هذه المعوقات الاقتصادية تحديات حقيقية في تطوير القطاع الزراعي، وتتطلب جهوداً مشتركة من الحكومات والمؤسسات الخاصة والمجتمع المدني لتحقيق تحسينات في هذه المجالات ودعم الفلاحين في تحقيق النجاح والاستدامة في أنشطتهم الزراعية.

ثانيا: معوقات السياسة الاجتماعية

معوقات السياسة الاجتماعية في القطاع الزراعي تتعلق بالعوامل التي تؤثر على الفلاحين والمجتمعات الريفية من الناحية الاجتماعية والثقافية و تشمل هذه المعوقات ما يلي:

1. نقص الوصول إلى الخدمات الأساسية التي تعاني منها العديد من المناطق الريفية، مثل التعليم والرعاية الصحية والمياه النظيفة، ويؤثر هذا النقص على جودة حياة السكان الريفيين ويقلل من قدرتهم على تحقيق تحسينات اجتماعية واقتصادية.
2. يعاني العديد من الأفراد في المناطق الريفية من الهجرة إلى المدن بحثاً عن فرص عمل أفضل وحياة أكثر استقراراً و يؤدي ذلك إلى تراجع قوى العمل الزراعية وتركيز الاهتمام على الموارد في المدن على حساب التنمية الريفية[1].

[1] سالم توفيق النجفي، التخطيط الزراعي **تخطيط التنمية والسياسة الزراعية**. ،ص46

3. عوامل ثقافية وتقاليدية: تتأثر السياسة الزراعية أيضًا بالعوامل الثقافية والتقاليدية في المجتمعات الريفية فقد تكون هناك مقاومة للتغيير واعتماد على الأساليب التقليدية في الزراعة، مما يعيق التطور وتحديث القطاع الزراعي.
4. نقص المشاركة الاجتماعية: قد يعاني الفلاحون من نقص في المشاركة في صنع القرار والمشاركة في العمليات السياسية المحلية والوطنية و يؤثر ذلك على قدرتهم على تأثير السياسات الزراعية التي تؤثر على مصيرهم ومستقبل قطاعهم.
5. التمييز الاجتماعي والانساني: قد تتعرض بعض الفئات في المجتمع الريفي، مثل النساء والشباب لهذا للتمييز، في الوصول إلى الموارد والفرص في القطاع الزراعي ويعيق هذا التمييز تطوير قدراتهم ومساهمتهم الكاملة في التنمية الزراعية.

لمواجهة هذه المعوقات الاجتماعية، يتطلب تنفيذ سياسات تشجيعية وبرامج تنموية تهدف إلى تحسين جودة الحياة في المناطق الريفية، وتعزيز المشاركة الاجتماعية والتمييز الإيجابي لجميع شرائح المجتمع الريفي.

في الختام، تبرز معوقات السياسة الزراعية، بما في ذلك المعوقات الاقتصادية والاجتماعية، كتحديات رئيسية تواجه تطوير القطاع الزراعي وتحقيق أهداف السياسات الزراعية المنشودة وتتراوح هذه المعوقات من قلة التمويل وارتفاع التكاليف الإنتاجية إلى تقليل الوصول إلى الخدمات الأساسية وتدهور البيئة وبالنظر إلى هذه التحديات، يتطلب تحقيق التنمية المستدامة في القطاع الزراعي جهودًا مشتركة ومتكاملة من الحكومات والمؤسسات المعنية والمجتمع المدني.

من خلال التعاون والشراكات، يمكن التغلب على هذه المعوقات وتحقيق تحول إيجابي في القطاع الزراعي من خلال توفير التمويل اللازم وتحسين البنية التحتية وتقديم الدعم الفني والتدريب المهني للفلاحين.

كما يجب العمل على تعزيز الوعي وتشجيع المشاركة المجتمعية في تطوير سياسات زراعية مستدامة تعكس احتياجات وتطلعات الفلاحين وتسهم في تحقيق الأمن الغذائي وتعزيز النمو الاقتصادي في القطاع الريفي وبتجاوز هذه المعوقات، يمكن تحقيق نمو مستدام وشامل في القطاع الزراعي، مما يعود بالفائدة على المجتمع بأسره ويسهم في تعزيز الاستقرار الاقتصادي والاجتماعي.

خلاصة الفصل الأوّل:

تتمحور السياسة الزراعية حول تحديد الاستراتيجيات والأهداف التي تهدف إلى تطوير وتحسين القطاع الزراعي ويتم تقييم فعالية هذه السياسة من خلال مؤشرات متعددة تشمل مستوى الإنتاج والإنتاجية، ومعدلات النمو الاقتصادي، ومشاركة القطاع الزراعي في الناتج المحلي الإجمالي وتعتبر أبعاد السياسة الزراعية متعددة، حيث تشمل توفير الدعم والتمويل للمزارعين وتطوير البنية التحتية الريفية وتعزيز البحث الزراعي.

كما يعتبر المخطط الوطني للتنمية الفلاحية وبرنامج التنمية الريفية وتجديد النشاط الفلاحي من الأدوات الرئيسية لتنفيذ السياسة الزراعية، حيث يهدفان إلى تحسين مستوى المعيشة في المناطق الريفية وزيادة الإنتاجية الزراعية ومع ذلك، تواجه السياسة الزراعية مجموعة من المعوقات من بينها العوامل الاقتصادية والاجتماعية مثل نقص التمويل وضعف البنية التحتية وارتفاع تكاليف الإنتاج وغيرها.

الفصل الثاني

دراسة تحليلية تقييمية لأداء شعبة القمح بولاية تيارت

المبحث الأول: مقاربة مكوّنات وحلقات شعبة القمح

القمح هو احد اهم المحاصيل الزراعية في العالم، حيث يعتبر مصدرا رئيسيا للغذاء لملايين الناس. هو يزرع في العديد من الدول، ويستخدم في انتاج الخبز، الحلويات، والعديد من المنتجات الغذائية، وهو يتميز يقيمة غذائية عالية، حيث يحتوي على البروتينات، الالياف، الفيتامينات والمعادن الاساسية.

لا يمكننا الحديث عن القمح بدون ان نتكلم عن تيارت، وهي ولاية جزائرية تقع في شمال غرب الجزائر ، كانت تسمى في القديم باللغة البربرية تيهرت اي اللبؤة وتسمى بعاصمة الهضاب العليا، كما ينعتها المولعون بالخيل ب: **جنة الحصان الاصيل** :وهي تعد من اهم المناطق الزراعية في البلاد ، وتتميز بانتاجها الوفير للقمح.

المطلب الأول: مقاربة شعبة القمح

مقاربة القمح، تعني اتخاذ نهج شامل لدراسة وإدارة جميع الجوانب المتعلقة بزراعة القمح ، إنتاجه، تسويقه واستهلاكه و يشمل ذلك تحليل الجوانب الزراعية، الاقتصادية والاجتماعية والبيئية، بهدف تحسين الكفاءة المستدامة والربحية في هذا القطاع الحيوي.

يعود الاصل التاريخي اللغوي لكلمة شعبة(FILIERE)، الى اداة كانت تستخدم في خيوط النسيج، واستعملت ايضا في وصف عملية التنسيق بين التجار نحو العام (1273) [1] ، وقد اعتمد هذا المفهوم من قبل العديد من التيارات من خلال مقاربة شاملة لتحليل وفهم السلوك المختلف للعوان وعلاقات القوة في سوق معين.

تتمحور الشعبة على منتج زراعي استراتيجي وتختص ببعض او كل التحولات المتتابعة التي تطرأ عليه، وتشكل في التحليل الاقتصادي نمطا تقسيميا للنظام الانتاجي، يركز على العلاقات الترابطية سواء خطية او تكاملية او في نفس المسار بين مختلف مراحل تحول المنتج[2].

ويمكن المفاضلة بين مقاربات ثلاث لتحليل الشعب:

- **مقاربة اقتصادية ومحاسبية:** وتهدف الى دراسة التدفقات وتوزيع الاستهلاكات الوسيطة بين مختلف القطاعات، وتوزيع القيمة المضافة بين مختلف الاعوان: المنتجون، الدولة، الوسطاء،....
- **مقاربة اقتصادية وسيطة(ميزو):** اي القسم من التحليل الاقتصادي بين الجزئي والكلي والذي يهدف الى معرفة الظواهر الاقتصادية على مستوى القطاعات والفروع والجهات والشعب ونظم الانتاج، بحيث يجب تحديد الاعوان وسلوكياتهم على طول العمليات، وانماط التنسيق والروابط الاستراتيجية وتحصيل هوامش الربح.

---

[1] سالت محمد مصطفى،**مقاربة الشعبة كاداة لتحليل النظام الزراعي –الغذائي– شعبة القمح في الجزائر** عن :

Ludovivk temple, actualisation de concept de filiere, 2011.d'apres

[1] سالت محمد مصطفى،**مقاربة الشعبة** ،مصدر سبق ذكره عن :

Hugon,P.Avantages comparatifs, compétitivité et organisation des filieres, 1998.

- **مقاربة تقنية:** وقد تنشأ من المنبع نحو المصب بداية بأول مرحلة من الانتاج الزراعي(بما في ذلك الحصول على عوامل الانتاج)، او على العكس من المصب(سوق المنتجات المحلي والدولي) نحو المنبع(التحولات، النقل، الانتاج الزراعي، التموين بالمدخلات..).[1]

المطلب الثاني: مكوّنات شعبة القمح

تتكون شعبة القمح من:

أ. **الجوانب الزراعية:** حيث يتم تطوير واختيار أصناف من القمح تكون مقاومة للأمراض والجفاف ولها إنتاجية عالية باستخدام تقنيات زراعية حديثة مثل: الزراعة بدون حرث وتقنيات الري المقدمة لتحسين الانتاجية.

ب. **الجوانب الاقتصادية:** وذلك بتحليل ديناميكيات العرض والطلب في السوق المحلي والعالمي لتحديد أسعار القمح وتطوير استراتيجيات تسويقية فعالة وفهم تأثير السياسات الزراعية والتجارية على انتاج القمح وتجارته، مثل الدعم الحكومي والرسوم الجمركية.

ج. **الجوانب البيئية:** الاستدامة: تطبيق ممارسات زراعية تقلل من التأثير البيئي لزراعة القمح، مثل تقليل استخدام المياه والمبيدات.

التغيّر المناخي: دراسة تأثير التغيرات المناخية على زراعة القمح وتطوير استراتيجيات للتكيّف معها.

د. **الجوانب الاجتماعية:**

- **الأمن الغذائي:** دور القمح في تأمين احتياجات الغذاء الأساسية للمجتمع.
- **التنمية الريفية:** دعم المزارعين في المناطق الريفية وتحسين مستويات المعيشة من خلال تحسين انتاجية القمح وتوفير فرص العمل.

هـ. **الاستهلاك والتغذية:** تصنع المنتجات الغذائية المختلفة من القمح مثل الطحين والمكرونة والخبز.

المطلب الثالث: حلقات شعبة القمح

حلقات شعبة القمح تشير الى الأجزاء الرئيسية التي تتكون منها نباتات القمح ضمن دورة حياتها وتطورها. هذه الحلقات أو المراحل هي:

- الإنبات: تبدأ بذور القمح في الانبات بعد الزرع في التربة مع توفر الرطوبة المناسبة.
- النمو الخضري: يتمثّل في نموّ النبات وإنتاج الأوراق والجذور. في هذه المرحلة، يكون التركيز على تطوير النظام الجذري والأوراق للقيام بعملية التمثيل الضوئي.
- التفريع: تبدأ نباتات القمح في إنتاج فروع جانبية، تعرف بالتفاريع، وهي عملية مهمة لزيادة إنتاجية النبات.
- التبرعم: في هذه المرحلة، تبدأ البراعم الزهرية في التكوين داخل النبات.

[1] سالت محمد مصطفى،**مقاربة الشعبة** ،مصدر سبق ذكره عن :

Guillaume, Duteurtre, une méthode d'analyse des fillires

- الطرد: يتمّ فيها بروز السنبلة من داخل الأوراق، هذا هو الوقت الذي تبدأ فيه الازهار بالظهور.
- التزهير: تبدأ الأزهار بالتفتح ويحدث التلقيح، هذه المرحلة حاسمة لأنها تؤثر بشكل مباشر على إنتاج الحبوب.
- ملء الحبوب: بعد التلقيح، تبدأ الحبوب في النمو والامتلاء بالمغذيات.
- النضج: تكتمل عملية نموّ الحبوب وتصل الى النضج، ويصبح النبات جاهزاً للحصاد.

كلّ مرحلة من هذه المراحل تلعب دوراً مهماً في تطوير النبات وإنتاج الحبوب، وتتطلب ظروفاً معنية من حيث التربة والمياه والعوامل المناخية لتحقيق أفضل إنتاجية.

المبحث الثاني: قياس مقاربة شعبة القمح

سنتناول في هذا المبحث مقاييس استراتيجية المؤسسات في المطلب الأول وماهية التحليل الاستراتيجي الرباعيSWOT في المطلب الثاني أما في المطلب الثالث فقد تناولنا تحليل نقاط القوة والضعف، الفرص والتهديدات المتعلقة بشعبة القمح

المطلب الأول : مقاييس استراتيجية المؤسسات

تعريف الاستراتيجية:

- الاستراتيجية (كلمة يونانية تعني فن الحرب)، تعني الخطة الشاملة لتحديد كيف ستحقق المنظمة مهمتها وتواجه التحديات التي تحيط بها، بهدف الاستمرار في بقائها وتطورها.
- يعرفها Alfred Chandler بانها تمثل اعداد الاهداف والغايات الاساسية طويلة الاجل لمؤسسة واختيار خطط العمل وتخصيص الموارد الضرورية.

أدوات التحليل الاستراتيجي

1. الاستراتيجي الرباعيSWOT
2. سلسلة القيمةvalue chain
3. نموذج ماكينزيMcKinsey –

عناصر نموذج ماكينزي – McKinsey

- العناصر الصلبة Hard elements
- العناصر اللينةSoft elements

4. تحليل PESTEL
5. لوحة نموذج العمل التجاري Business
6. تحليل باريتو
7. مصفوفة بوسطن BCG
8. القوى التنافسية الخمس لبورتر

المطلب الثاني: ماهية التحليل الاستراتيجي الرباعي SWOT

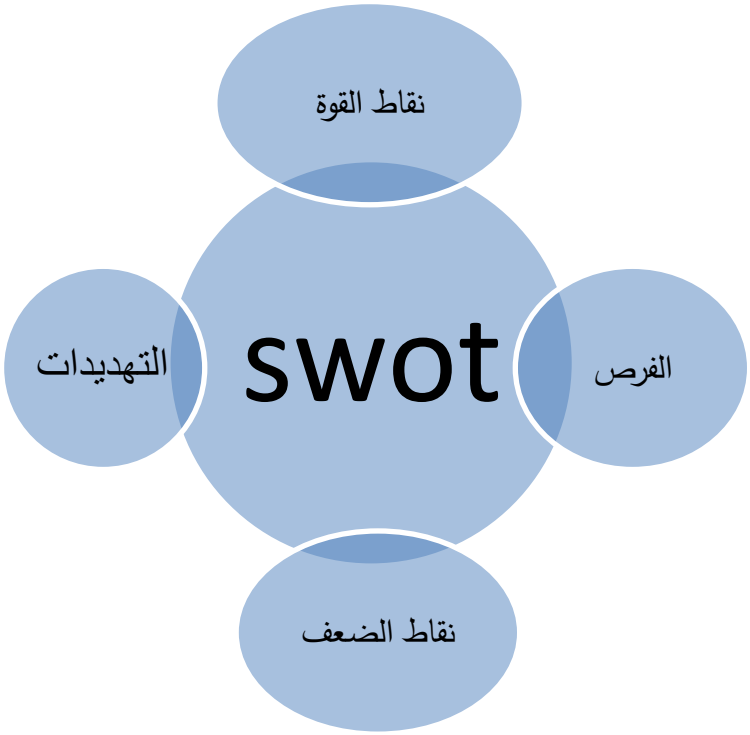

الشكل 1.2 تحليل SWOT لشعبة القمح

1- مفهوم مصفوفة التحليل الاستراتيجي الرباعي SWOT

عرف تحليل SWOT بانه "أداة تخطيطية للنجاح في التعامل مع البيئة المتغيرة، وهو تقييم يتفحص ظروف البيئة الداخلية والخارجية، سواء كانت مناسبة او غير مناسبة، وذلك من خلال نقاط قوة نسبية ونقاط ضعف نسبية، والفرص والتهديدات الخارجية المستقبلية. فالهدف من تحليل SWOT، هو تحديد مدى العلاقة بين الاستراتيجية الحالية للمنظمة، ونقاط قوتها وضعفها بالمتغيرات التي تجريفي بيئة اعمالها" حيث ان :

SA: البديل الاستراتيجي

O: الفرص والتهديدات

S: نقاط القوة الداخلية

W: نقط الضعف الداخلية.

واطلقت فكرة تحليل SWOT، من المقابلة المنطقية بين الفرص والمخاطر المحيطة من جهة وامكانيات المنظمة المعبر عنها بنقاط القوة ونقاط الضعف من جهة اخرى. ولوضع استراتيجية

مناسبة. كما عرف ايضا بانه" تحليل العوامل الداخلية المتمثلة بالقوة والضعف، والعوامل الخارجية المتمثلة بالفرص والتهديدات البيئية.

كما ان نموذج SWOT معروف ايضا باسم نموذج LCAG نسبة للباحثين LEARNED و Christesen و Andrews، حيث عرف على انه " منظم التخطيط والطريقة المستخدمة لتقييم نقاط القوة والضعف والفرص والتهديدات والتي تشارك في مشروع في مشروع او في اعمال مشروع. ويمكن اجراء تحليل SWOT للمؤسسة ككل او لميدان نشاط استراتيجي او لوظيفة بالمنظمة، لأنه ينطوي على تحديد الهدف من المشروع، وتحديد العوامل الداخلية والخارجية المواتية وغير المواتية لتحقيق الهدف.

1. 1- اهمية التحليل الاستراتيجي الرباعيSWOT

يعتبر تحليل SWOT ركيزة مهمة من ركائز التحليل الاستراتيجي، وتكمن اهميته في:

- يساهم تحليل SWOT في تحديد نقاط القوة المتاحة التي يمكن تفعيلها لمواجهة العقبات، واستغلال الفرص، والتقليل او السيطرة على جوانب الضعف ومواجهة التهديدات المحتملة.
- يستخدم تحليل SWOT لمعالجة الاوضاع الاستراتيجية المعقدة عن طريق تحليل كمية من المعلومات لتحسين عملية صنع القرار.
- يساعد تحليل SWOT المنظمة على تنظيم ومراجعة المعلومات وللانتقال افضل للنظم.
- يساعد تحليل SWOT المنظمة على بلوغ افضل تخطيط لتحقيق اهدافها.
- يوفر تحليل SWOT نظرة ثاقبة للحواجز التي قد تكون موجودة في عمليات التغيير والكشف عن الامكانيات والقيود من اجل التغيير.
- يساهم تحليل SWOT غي توليد معلومات مفيدة لكل فئة(نقاط القوة والضعف والفرص والتهديدات) لإجراء تحليل مفيد والعثور على ميزتها التنافسية.

1-2- المصادر الرئيسية لبيانات التحليل الرباعي SWOT

يجب على ادارة المنظمة ان تعتمد على مصادر موثوق بها ومتنوعة لجميع البيانات، والمعلومات الضرورية المتعلقة بمحيط عمل المنظمة، وينكن للمنظمة ان تعتمد على:

1-2-1- انظمة المسح البيئي

ان انظمة المسح البيئي، تاخذ اشكالا مختلفة وفق احتياجات وقدرات المنظمة المستخدمة لها، وتتمثل هذه الانظمة في ثلاثة نقاط:

- **انظمة المسح غير المنتظمة:** وهي تمثل دراسات وتحليلات وجمع للبيانات والمعلومات غير منهجية وغير المنتظمة. ويحاكي اغلب الظروف والازمات التي قد تظهر في البيئة وفي الغالب ترتكز الجهود على الاحداث الماضية
- **انظمة المسح المنتظمة:** وهذه الانظمة تدور حول احداث المنظمة، يتم فحصها لغرض اختيار مكونات استراتيجية المنظمة.

•**انظمة المسح المستمرة:** وهذه الانظمة تراقب وتفحص بشكل مستمر مكونات بيئة المنظمة فالمسح هنا يمثل انظمة مستمرة وليس عملية مؤقتة.

1-2-2- **انظمة التنبؤ:**

ان التنبؤ بمعطيات البيئة هو خطوة محورية رئيسية في تحليل نقاط القوة ونقاط الضعف، وتحليل الفرص والتهديدات، بالإضافة الى تحديد عمليات الاستراتيجية التي لها تأثير على بيئة المنظمة المستقبلية، حيث تجد العديد من المنظمات ان التنبؤ المستقبلي بالأحداث يمثل عنصرا محوريا في النجاح التنظيمي، وهناك العديد من الطرق التي تستخدم في التنبؤ البيئي منها اراء الخبراء، الاسقاطات الاتجاهية، العلاقات الاتجاهية، النمذجة الديناميكية، تحليل التأثير المتبادل...

المطلب الثالث: تحليل نقاط القوة والضعف، الفرص والتهديدات المتعلقة بشعبة القمح.

استخدمنا طريقة SWOT في تقييم العوامل الداخلية والاوضاع الخارجية التي تواجهها شعبة القمح، فكما ان الشعبة تتوفر على جملة من نقاط قوة وفرص، فانها كذلك تحتوي على نقاط ضعف ونقائص وتواجه بعض التحديات ويمكن صياغة كل هاته الاشياء فيما يلي:

1. **نقاط القوة:**

- ولاية تيارت هي منطقة زراعية رعوية بامتياز ويهيمن عليها نظام الثروة الحيوانية وكذا الحبوب الذي يشكل التكامل في الجزء الاكبر من الانتاج الزراعي والنمو الاقتصادي.. فقد احصت تعاونيات الحبوب والبقول الجافة التابعة لولاية تيارت، بكل من تيارت، مهدية، وفرندة ما يعادل 2 مليون و207 الف قنطار من مختلف المحاصيل المزروعة خلال الموسم الفلاحي الحالي، حيث تم تحصيل 1 مليون و 368 الف قنطار من القمح الصلب و173.9 ألف قنطار من القمح اللين و649.9 ألغ قنطار من الشعير و15.7 ألف قنطار من الخرطال. هذا و قد بلغ متوسط انتاج الهكتار الواحد 48 قنطار في مناطق التكثيف الواقعة عموما في شمال الولاية "الرحوية"، مشرع الصفا و سيدي الحسني التي تشتهر بإنتاج القمح الصلب، فيما بلغ 32 قنطار في مجال القمح اللّين، بينما تمّ تسجيل تضرّر 55.4 ألف هكتار خاصة بالمناطق الجنوبية للولاية نتيجة لنقص الأمطار[1].
- بيّنت التجارب التي قام بها المركز الفني للحبوب سابقاً، والمعهد الوطني للزراعات الكبرى أنّ عملية مداواة الأعشاب الضارّة تمكن الفلاح من معدّل ربح يتراوح بين07 و10 قنطار في الهكتار الواحد.

[1] جريدة الان، " تيارت تحتل المرتبة الاولى في انتاج الحبوب لهاته السنة بتحصيلها ل 2مليون و 200 الف قنطار"، مصدر سابق، اخر تحديث 2022/09/13 في52: 4 مساء

جدول رقم 1.2 المكافحة الكيميائية للأعشاب الضارة

السنوات	البذور /قنطار	الأسمدة الخلفية /قنطار	تغطية الاسمدة/قنطار	مبيد الأعشاب /هكتار
2019-2018	194274	36300	28016	150500
2020-2019	188175	33955.5	16940	35000
2021-2020	153774	21407	19180	60000
2022-2021	128665	16444	14239	18691
2023-2022	136472	27733	16153	10811

المصدر: احصائيات مقدمة من مديرية المصالح الفلاحية

المخطط الذي وضعته مديرية المصالح الفلاحية لأول مرة بولاية تيارت، والذي يقضي باحترام المسار التقني طيلة فترة الموسم الفلاحي. وهو ما مكنها من الوصول الى مثل هكذا نتائج، مع وقوفها الدائم والمستمر على مدى تطبيق جميع التعليمات والتوجيهات بالخصوص. اضافة الى حث الفلاحين ودعوتهم لدفع منتوجاتهم الفلاحية الى مختلف النقاط المنتشرة عبر اقليم الولاية البالغ عددها 59 نقطة بغية الوصول الى اكتفاء ذاتي غذائي، يجعل الولاية في اريحية ويقضي على المضاربة التي باتت تنتشر بقوة مؤخرا، خصوصا وان العملية لم تعد كما كانت عليه في السنوات الماضية، التي كان الفلاح ينتظر لأيام وايام بغية دفع محصوله وايضا فترة طويلة للاستفادة من مستحقاته المالية، التي اصبحت اليوم تجري في ساعات قليلة لا تتعدى 72 ساعة. الامر الذي ساهم بشكل اكبر في حصول ولاية تيارت على المرتبة الاولى في انتاج الحبوب لسنة 2022. هذا وقد تواصلت العملية الى غاية الانتهاء من موسم الحصاد والدرس لهاته السنة(2022) ، والمحدد بنهاية شهر سبتمبر[1].

- زيادة الاستثمار في القطاع الفلاحي.
- جودة بعض المستثمرات النموذجية.
- تشجيع الاسكان الريفي.
- الدعم(المرافقة) للمستفيدين من الامتياز الزراعي على مستوى المصارف وغيرها من الهياكل.
- تشجيع هيئات البحث في مختلف مجالات الفلاحة.
- الحفاظ على الاراضي الزراعية.
- الصرف الصحي واستمرار برنامج استصلاح الاراضي عن طريق الامتياز.
- الحفاظ على طرق السهوب.
- تنشيط المهن الزراعية.

[2] تيارت تحتل المرتبة الاولى في انتاج الحبوب لهاته السنة بتحصيلها ل2 مليون و200 الف قنطار، **جريدة الان**، اخر تحديث 2022/09/13 في 4.52 مساءا مرجع سابق.

- تعزيز الموارد المائية وتوسيع المنطقة المروية، عن طريق استخدام انظمة الري الموفرة للمياه ومن الموارد المائية في الولاية نجد:[1]

السدود:(03) تقدر السعة ب 19 مليون بما فيها 1.5 مليون م3 مخصصة للسقي التكميلي بالنسبة للحبوب

السدود الصغيرة(04) : تقدر السعة ب 5.249.000 مليون م^3

محيطات السقي : محيط الدحموني بمساحة تقدر ب 4000هكتار

الآبار العميقة :3055 وحدة بحيث يقدر معدل التدفق الإجمالي بحوالي 18333 ل/ث

الآبار : 3130 وحدة بحيث يقدر معدل التدفق الجمالي بحوالي 9390 ل/ث و 142 وحدة بحيث يقدر معدل التدفق الإجمالي بحوالي 284 ل/ث

الحواجز المائية :13 وحدة : تقدر السعة ب 6.751.000 مليون م^3

شبكات السقـي :

- السقي بالتقطير : 6465 هكتار
- السقي بالرش : 23180 هكتار على مجموع المساحة المسقية 32871
- السقي بالغمر: 3226 هكتار على مجموع المساحة المسقية 32871

الشكل رقم 2.3: توزيع المساحات المسقية حسب طريقة السقي

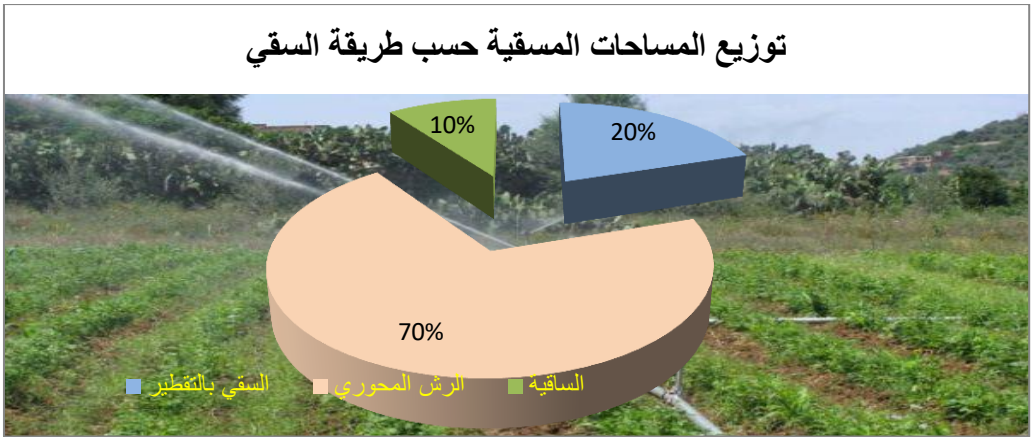

نلاحظ من خلال الشكل توزيع المساحات المسقية حسب طريقة السقي وبهدأ فان الولاية تعتمد بشكل كبير على طريقة الرش المحوري

[1] مديرية المصالح الفلاحية، خلية الاعلام والاتصال، خلية الاعلام والاتصال، الموارد المائية الموجودة في ولاية تيارت، احصائيات سنة 2019

الشكل رقم: 3.2 المساحات المسقية من سنة 2018 الى غاية 2023

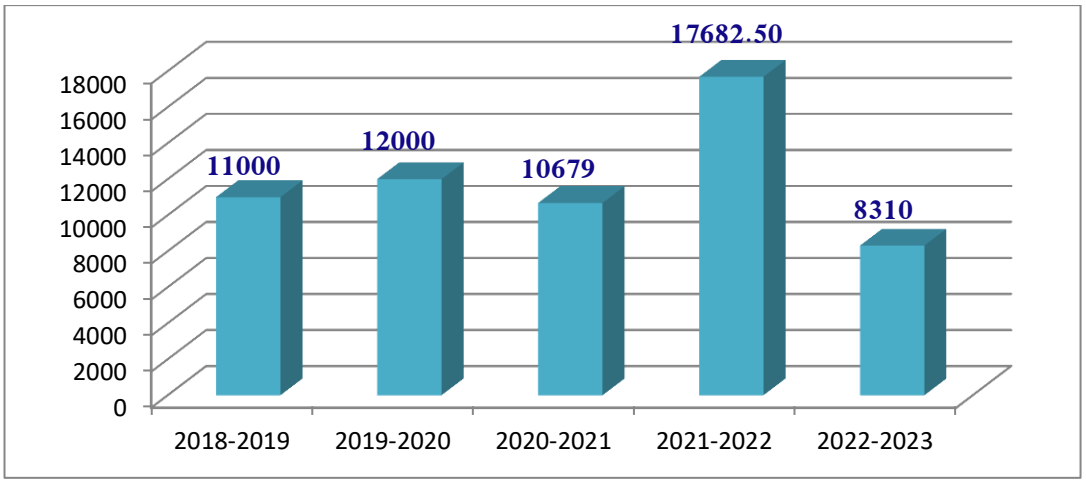

المصدر: مصلحة الاحصائيات الفلاحية والتحقيقات الاقتصادية بمديرية المصالح الفلاحية - تيارت-

نلاحظ من خلال الشكل رقم 3.2 نسبة النمو في الولاية انتقلت من 11000 هكتار(2018-2019) الى 12000 (2019-2020) أي زيادة بطيئة، ثم تناقصت قليلا الى 10679(2020-2021)، لتتصاعد الى 17682.50 (2021-2022) ثم تتباطئ من جديد الى 8310 (2022-2023).

- التعميم الكهربائي(ضمان توصيل المزارع بالكهرباء)
- تشجيع والاشراف على مختلف المستثمرين الزراعيين.
- الاحصاء العام للفلاحة 2024، الذي تقوم به مديرية المصالح الفلاحية لولاية تيارت تحت شعار "معلومة دقيقة تنمية مستدامة" عن طريق استبيان الاحصاء العام ليتم ادخاله في المنصة الرقمية من طرف المراقبين وبحضور المشرف الولائي قبل ادخالها الى المنصة الرقمية تحت شعار "معا لإنجاح الاحصاء العام للفلاحة"[1].
- تم ربط ما يعادل 762 مستثمرة فلاحية من اصل 1023 بالطاقة الكهربائية بمبلغ مالي اجمالي قدره 266 مليار سنتيم فيما استفادت عدة بلديات من رخص لحفر الابار المائية المخصصة للسقي الفلاحي.
- تزويد الولاية بشبكة تصفية مياه البحر.
- دراسة احصائية لبيانات الرياح، استعملت لحساب الامكانية الطاقوية الهوائية الموجودة في احد المواقع، التي تسمح باستقبال انظمة الضخ. الاختيار وقع على موقعين جزائريين معروفين باحتياجهما للمياه. ومن خصائصهما، الامكانيات الطاقوية الهوائية الهامة. هذه المواقع متواجدة بقصر الشلالة(ولاية تيارت) والبيض، والتي تطابق محطة قياس شبكة الطلب الوطني للطقس.

[1] مديرية المصالح الفلاحية، خلية الاعلام والاتصال، الاحصاء العام للفلاحة RGA-2024 تحت شعار "معلومة دقيقة، تنمية مستدامة"،2024/05/30.

2-نقاط الضعف

- المشكلة الغذائية في الجزائر الناجمة من التبعية شبه المطلقة للخارج في توفير الكثير من المنتجات الغذائية لتلبية احتياجات سكانها نظرا للعجز المسجل على المستوى المحلي
- قصور وسائل الادخارية،
- ضيق السوق و انخفاض الدوافع الاستثمارية،
- البنية الاساسية والهياكل القائمة،
- حلقة الفقر المفرغة،
- تشكل التغيرات المناخية ونقص الموارد المائية والتوزيع مثل النقل والتوزيع، عقبات رئيسية امام تحسين سلسلة القيمة لمحصول القمح في ولاية تيارت.
- اثر التجارة الخارجية والعلاقات الاقتصادية الدولة.
- عزوف الشباب عن العمل في المجال الفلاحي.
- الاصلاحات التي تعاقبت على هذا القطاع لم تكن ذات تنسيق واستمرارية بسبب التحولات السياسية والاقتصادية التي شهدتها البلاد، مما نتج عنها عدم تحديد سياسة فلاحية واضحة المعالم ومحددة الاهداف من شانها خدمة القطاع الفلاحي وتطويره من مكانته في الاقتصاد الوطني، كما ان هذه المراحل لم تحقق التكامل والتنسيق والتواصل بين مراحلها، فكانت كل مرحلة تأتي وكأنها تنفي المرحلة السابقة لها نظرا للتضارب في نصوص وقوانين هذه الاصلاحات وهو ما لم يشجع الفلاحين على الاستثمار و الاستخدام الامثل لوسائل الانتاج مما اثر سلبا على مردودية القطاع الفلاحي.
- ضعف حجم المبالغ المالية المخصصة للاستثمارات الفلاحية قبل سنة 1990، نظرا لتوجه الدولة خلال هذه الفترة الى القطاع الصناعي، باتباع سياسة الصناعة المصنعة.
- بالنسبة للقانون19/87 المتضمن اعادة تنظيم المستثمرات الفلاحية، فقد عرف نوعا من الانحياز في تطبيقه، حيث ان الاراضي الفلاحية الموزعة على الجماعات، لم تكن بنفس الخصائص والامتيازات، فنجد بعض المجموعات استفادت من اراضي مغروسة بالأشجار المثمرة الصالحة للإنتاج من اول موسم فلاحي، كما كانت بعضها مدعمة بآبار السقي ووسائل الانتاج الحديثة تسمح بزيادة الانتاج من سنة الى اخرى، في حين لم تستفد بعض المجموعات من هذه الامتيازات، اذ منحت لها قطع ارضية غير مزروعة وغير مشجرة وليس بها ابار وحتى لم يتم تهيئة هذه الارض وحفر الابار بها للسقي، لأن ذلك يستدعي اموالا ضخمة لا يمكن للمجموعة تأمينها، فتواجه مشاكل كبيرة في عملية استغلال قطعة الارض الممنوحة لها.
- نقص تساقط الامطار.

3-التهديدات:

- البذور المحسنة التي تأتي من الخارج، لا تتطابق مع المناخ في الجزائر وبالتالي لا تعطي مردود وفير ولذلك يجب الاعتماد على المنتوج المحلي وتحسينه.
- التبعية الحادة للسوق الدولية(تشترط الاسعار، الكمية، الوقت، الغ...)
- محدودية الانتاج المحلي مقابل الطلب.
- تبعية تكلفة التحويل للأسعار العالمية.
- ضعف التنافسية وصغر حجم المؤسسات.
- ضعف المراقبة.

4-الفرص:

- توسيع المساحات المسقية

الجدول 2.2: توسيع المساحات المسقية

البلديات	الحبوب الشتوية	البلديات	الحبوب الشتوية	البلديات	الحبوب الشتوية
تيارت	42.00	مهدية	300.00	قصر الشلالة	757.50
مدروسة	15.00	السوقر	104.00	الرشايقة	1086.00
عين بوشقيف	85.00	سيدي عبد الغني	53.00	الناظورة	537.00
سيدي علي ملال	2.00	عين الحديد	15.00	تاقدمت	23.00
عين دزاريت	190.00	جبيلات الرصفة	83.00	وادليلي	25.00
عين الذهب	85.00	النعيمة	49.00	مشرع الصفا	13.00
سيدي بختي	6.00	مغيلة	0.00	حمادية	70.00
مدريسة	382.00	قرطوفة	0.00	الشحايمة	105.00
زمالة الأمير عبد القادر	885.00	سيدي الحسني	0.00	تخمارت	120.00
مادنة	198.00	جيلالي بن عمّار	5.00	سيدي عبد الرحمن	569.50
السبت	0.00	السبعين	730.00	سرقين	920.00
ملاكو	120.00	توسنينة	240.00	بوقارة	38.00
الدحموني	25.00	فرندة	41.00	الفايجة	0.00
الرحوية	0.00	عين كرمس	391.00	تيدة	0.00

- جودة بعض المستثمرات الفلاحية.
- تشجيع والاشراف على مختلف المستثمرين الزراعيين
- الدعم المالي والتقني عل مستوى المستثمرات.

- تشجيع الاسكان الريفي.
- الدور الهام للقطاع الحكومي في التنظيم وخير دليل على ذلك الاحصاء العام للفلاحة 2024 الذي اطلقته وزارة الفلاحة عبر كامل التراب الوطني والذي تقوم به مديرية المصالح الفلاحية على مستوى ولاية تيارت تحت شعار" معلومة دقيقة تنمية مستدامة" عن طريق استبيان الاحصاء العام ليتم ادخاله في المنصة الرقمية من طرف المراقبين وبحضور المشرف الولائي قبل ادخالها الى المنصة الرقمية تحت شعار "معا لانجاح الاحصاء العام للفلاحة"[1].
- امكانيات كبيرة للتصدير طالما ان كل مسببات النجاح موجودة وهو ما تراهن عليه السلطات المركزية بدءا بتحسين الاطار المعيشي لسكان الريف والمناطق النائية واحداث ثورة حقيقية في المجال الفلاحي والرعوي.
- اشراك الفلاحين والمديريات التنفيذية المعنية من الفلاحة والموارد المائية ومباشرة عملية السقي التكميلي في الظروف الخاصة وعند اشتداد الطلب على المياه جراء تأخر تساقط الامطار.
- التعميم الكهربائي(ضمان توصيل المزارع بالكهرباء).
- تعزيز الموارد المائية وتوسيع المنطقة المروية، عن طريق استخدام انظمة الري الموفرة للمياه، حيث اصبح من الضروري اليوم تطوير موارد جديدة لتعويض النقص الطاقوي الموجود، والذي يتوافق مع انهاك مصادر الطاقة الكلاسيكية.
- احد الاهتمامات الحالية في الجزائر، هو اعادة احياء المناطق الفلاحية في الاراضي القاحلة والشبه قاحلة، بهدف الوصول الى تحقيق الامن الغذائي وتوقيف الزحف نحو الشمال.
- الهضاب العليا الجزائرية تمتلك امكانيات شمسية وريحية لا يستهان بها، ولهذا يجب تبني انظمة طاقوية تستخدم الطاقات المتجددة.
- الطاقة الهوائية كانت منذ القدم طاقة ذات اولوية بالغة، والتي اهملت بالتدرج بسبب الفحم والبترول والغاز. لكنها ظهرت منذ 30 سنة، حيث شكلت نوعا من الطاقات المتجددة في المقام الاول ورجوعها الى الواجهة.
- 10 سنوات من قياس سرعة الرياح المتاحة حيث الجزء الاكبر من هذه المواقع المتميزة بالوفرة بالموارد المائية الباطنية المستعملة في نشاط الرعي والزراعة، والموقع الاكثر عصفا هو ذلك المتواجد بولاية تيارت (قصر الشلالة) ب 5.6 م/ثا بمتوسط سرعة سنوي. كما ان لديها انتاج الطاقة المتاحة مثير للاهتمام، وبالتالي هو الموقع الاكثر ملائمة لاستخدام طاقة الرياح في الضخ او لأغراض اخرى. وبالتالي تعد الطاقة الهوائية المحتملة في منطقة تيارت، من بين اهم المناطق.

[1] مديرية المصالح الفلاحية، خلية الاعلام والاتصال، الاحصاء العام للفلاحة RGA–2024 تحت شعار "معلومة دقيقة، تنمية مستدامة"،2024/05/30.

5- نتائج تحليل استراتيجية SWOT

من الملاحظ انه من نتائج تطبيق سياسة التنمية الزراعية ببرامجها وآلياتها وبفضل الدعم الذي انتهجته الدولة، اكتسبت شعبة القمح جملة من نقاط القوّة بتعزيز قدراتها الانتاجية، لكن ظلّت مع ذلك تعرف نقاط ضعف مزمنة تضعها أمام رهانات مستقبلية صعبة.

يجب علينا التقليل من التكلفة والرفع من الانتاجية وتطوير الجهاز الانتاجي والكفّ كم الاعتماد المستمرّ على الدعم الذي يستفيد منه منتج القمح سواء كان عند الانتاج او على مستوى المدخلات المتاجرة بها. اذن وبالرغم من مواطن القوّة التي تتميّز بها الشعبة على غرار التراكم من التجربة في مجال الانتاج الاّ أنّ الضعف يبقى سمة واضحة، ولمواجهة هذا الضعف الذي يميّز الجهاز الانتاجي والمساهمة في كسب رهان الامن الغذائي يتوجّب:

- إيلاء الاهمية لتطوير حلقة السقي والاستفادة من القدرات المائية السطحية والمعالجة وتعميم تقنيات السقي الحديثة.
- اقامة شراكة استراتيجية بين الصناعيين والمزارعين ، بالتزام الطرف الأوّل بالتموين القبلي، والمرافقة والمساعدة التقنية والتزام الطرف الثاني بتسليم المحصول بالكمية والنوعية والاسعار المجزية المتفق عليها.
- تأسيس شركات الانتاج القمح تستغل الاراضي بصيغة الامتياز، وتعمد الى صيغ التمويل الفلاحي المتاحة، وهي شراكة ثلاثية بين شركة تسيير المساهمات وتعاونيات الحبوب والمحولين الخواص، خصوصاً من خلال التركيز على المناطق ذات القدرات الكبيرة بتعبئة إنتاجياتها المتوفرة عبر مساحات الاراضي البور.
- مساهمة الصناعة الغذائية في تطوير ادماج الانتاج الزراعي من القمح للتخفيف من حدّة التبعية للأسواق الخارجية سواء في شكلها الاولي أو نصف النهائي أو النهائي.
- تطوير الصناعات الانتاجية الوسيطية كصناعة الخمائر ومحسنات الخبز لتشجيع الواردات.
- تمكين المحولين الخواص من ولوج السوق الخارجية عن طريق الشركات المختلطة بغية الضبط الجيّد للسوق، بتحقيق التوازن للتكفل بالفائض أو العجز في كميات القمح.
- تعزيز الدور الرقابي للأجهزة الحكومية على طول حلقات الشعبة، وتشجيع التمويل العام والخاص، والتصدّي لمظاهر الفساد المختلفة.

خاتمة

خاتمة

يعتبر القمح مصدرا رئيسيا للغذاء لملايين الناس ، ويستخدم في انتاج الخبز، الحلويات، والعديد من المنتجات الغذائية، وهو يتميز بقيمة غذائية عالية، حيث يحتوي على البروتينات، الالياف، الفيتامينات والمعادن الاساسية و كانت تيارت هي مركز الدراسة باعتبارها منطقة رعوية بامتياز وتتميز بإنتاجها الوفير حيث انها احتلت المرتبة الاولى وطنيا في انتاج من القمح وقد تطرقنا الى مقاربة، مكونات وكذا حلقات شعبة القمح

لقد قمنا من خلال هذه المذكرة بمعالجة احد المواضيع المتعلقة بهذا المنتج الذي يعتبر استراتيجياً، وهذا بالبحث عن دور تحليل SWOT في تحسين أداءه، وذلك بمحاولة الاجابة على الاشكالية المطروحة ومجموعة التساؤلات المرتبطة بها من خلال فصلين فصل نظري وآخر تطبيقي التي تمت بمديرية المصالح الفلاحية لولاية تيارت.

الاشكالية كانت على الشكل التالي:

الى اي مدى يمكنا مقاربة الشعبة ان تساهم في تحسين سلسلة القيمة لمحصول القمح؟

اضافة الى اختبار الفرضيات:

الفرضية الاولى: انتهجت الدولة عدة سياسات زراعية منذ الاستقلال الى يومنا هذا صحيح بدليل: سياسة التسيير الذاتي(1971/1964)، الثورة الزراعية (1979/1971)، اصلاحات 1999/1979 وكذا ورقة طريق التنمية الفلاحية والريفية(2024/2020).

الفرضية الثانية: يفترض ان تشكل التحديات في مراحل الانتاج (مثل التغيرات المناخية ونقص الموارد المائية والبنية التحتية الزراعية) والتوزيع(مثل النقل والتخزين)، عقبات رئيسية امام تحسين سلسلة القيمة لمحصول القمح في ولاية تيارت وهي فرضية صحيحة بشكل كبير فالجفاف والفيضانات غير المنتظمة يمكن ان تؤدي الى تقلبات في الانتاج كما ان قلة الاستثمارات في البنية التحتية مثل نظم الري المتقدمة واماكن التخزين تعيق المزارعين على تحسين والحفاظ على جودة المحاصيل وتؤدي الى زيادة التكاليف.

ولذا فان تحسين سلسلة القيمة لمحصول القمح يتطلب معالجة هذه التحديات بطرق متكاملة تشمل تعزيز البنية التحتية تحسين الممارسات وكذا تطوير النظم اللوجستية.

النتائج:

- الجفاف المتكرر يؤثر بشكل كبير على الانتاجية وبالتالي يساهم في انقاص عائدات المزارعين.
- عدم توفر بذور واسمدة عالية الجودة يؤدي الى انتاجية اقل مقارنة بالمناطق التي تتوفر فيها.
- تأخر وصول القمح الى الاسواق بسبب مشاكل النقل يؤدي الى تقليل فرصة البيع في الوقت المناسب وكذلك النقص في مرافق التخزين الحديثة والمجهزة يؤدي الى تلف المحصول او اصابته بالآفات.

الاقترحات:

- ضرورة تحسين السياسة الزراعية، من خلال تقديم دعم مالي وتقني افضل يمكن ان يزيد من انتاجية القمح.
- ضرورة استخدام التكنولوجيا الزراعية الحديثة، يساهم في زيادة انتاج القمح وتحسين جودته في الولاية.
- الرفع من مستوى التعليم والتدريب الزراعي لدى المزارعين مما يسمح بزيادة انتاجية القمح بالولاية .
- التعاون بين المزارعين والمؤسسات الزراعية يؤدي الى زيادة انتاجية القمح في ولاية تيارت.
- تعزيز الدعم للمزارعين من حيث الموارد المادية والتقنيات الحديثة.
- تنفيذ سياسات تساعد في التكيف مع التغيرات المناخية.
- تنويع اساليب السقي واتباع نظم ري حديثة.
- ادراج التكوين الفلاحي في الجامعات ومؤسسات التكوين المهني قصد جلب اهتمام الشباب بالزراعة كون منطقة تيارت منطقة زراعية ورعوية بامتياز.

افاق البحث:

– مقاربة الشعبة كاداة لتحليل السياسة الزراعية الغذائية شعية الشعير في ولاية تيارت انموذجا.

– كيف يمكن الاحتفاظ بمياه الامطار من اجل الزراعة وماهي اشهر الطرق نجاعة .

قائمة المصادر و المراجع

المراجع باللغة العربية:

1. مديرية المصالح الفلاحية، خلية الاعلام والاتصال، الاحصاء العام للفلاحة RGA-2024 تحت شعار "معلومة دقيقة، تنمية مستدامة"،2024/05/30.
2. الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية، وزارة الفلاحة والتنمية الريفية، **مسار التجديد الفلاحي والريفي عرض وافاق**، الجريدة الرسمية العدد 46، الصادرة في10 اوت 2008، ص 06.
3. اهناني فاروق، سياسات تنمية الزراعة الصحراوية في الجزائر، دراسة تقييمية، اطروحة لنيل شهادة الدكتوراه سالم اقاري، كلية العلوم السياسية، قسم التنظيم السياسي والاداري، 2019-2020.
4. جريدة الان، " تيارت تحتل المرتبة الاولى في انتاج الحبوب لهاته السنة بتحصيلها ل 2مليون و 200 الف قنطار"، مصدر سابق، اخر تحديث 2022/09/13 في52: 4 مساء
5. سليمان بلعور و لخميسي الواعر، **دور سياسة التجديد الفلاحي التي تضمنها البرنامج الخماسي 2009-2014 في تعزيز رأسمال القطاع الفلاحي الجزائري**، مخبر التنمية الادارية للارتقاء بالمؤسسات الاقتصادية بولاية غرداية، جامعة غرداية، طالب دكتوراه، مخبر التنمية الادارية للارتقاء بالمؤسسات الاقتصادية بولاية غرداية جامعة غرداية تاريخ الايداع 2017/11/30، تاريخ القبول 2017/12/23، تاريخ النشر 2018/09/30.
6. عبد القادر بابا.عابد عدة،" **الزراعية الداعمة للتنمية الفلاحية"، مجلة نور للدراسات الاقتصادية**، مجلد 03، عدد 04،9814-2477: issn جوان 2017 ص 73 نقلا عن رقية خلف حمد الجبوري، السياسات الزراعية واثرها في الأمن الغذائي في بعض البلدان العربية، سلسلة اطروحات الدكتوراه(10) مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، لبنان، ط2012، 1، ص،ص 35،36.
7. عياش خديجة، **سياسة التنمية الفلاحية**" دراسة حالة المخطط الوطني للتنمية الفلاحية 2000-2007 ، مذكرة تخرج لنيل شهادة الماجستير جامعة الجزائر، 2010-2011 .
8. مديرية المصالح الفلاحية، خلية الاعلام والاتصال، الاحصاء العام للفلاحة RGA-2024 تحت شعار "معلومة دقيقة، تنمية مستدامة"،2024/05/30.

9. مديرية المصالح الفلاحية، خلية الاعلام والاتصال، خلية الاعلام والاتصال، الموارد المائية الموجودة في ولاية تيارت، احصائيات سنة 2019

10. نوال ح، "**مسار التجديد الفلاحي والريفي من 1962-2012** ، اصلاحات شاملة وبرامج تنموية لتحقيق الامن الغذائي"، يومية المساء، صادرة بتاريخ 05 جويلية 2020 على الموقع:http//www.el massa.com 61939

11. ابو عبيدة نبيل، **السياسات الفلاحية في الجزائر** الطبعة الاولى، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 2021، ص65.

12. اعبد القادر بابا.عابد عدة، "**عنوان السياسات الزراعية الداعمة للتنمية الفلاحية**"، مجلة نور للدراسات الاقتصادية، مرجع سبق ذكره، 2011، ص ص 143،144.

13. المصدر: تقرير حول المردود في القطاع الفلاحي. كتابة الدولة للتخطيط ، جوان 1977.

14. بلقاسم أسامة ، **جوهر الأمن الغذائي**، يونس شاهين الدار القومية، القاهرة، مصر، 2020.

15. بن صويلح امال، **المخطط الوطني للتنمية الفلاحية اداة استراتيجية للنهوض بالقطاع الفلاحي في الجزائر**، **ResearchGate**, Discover the word's research، جامعة 8 ماي 1945 قالمة ، 233-245(مارس 2019) 38 افريل 2018، ص 3، عن عياد خديجة، سياسة التنمية الفلاحية في الجزائر: دراسة حالة المخطط الوطني للتنمية الفلاحية 2000-2007، مذكرة تخرج لنيل شهادة الماجستير، جامعة الجزائر،2010-2011، ع 84.

16. بن صويلح امال، **المخطط الوطني للتنمية الفلاحية اداة استراتيجية للنهوض بالقطاع الفلاحي في الجزائر**، **Research Gate, Discover the word's research**، جامعة 8 ماي 1945 قالمة، 233-245(مارس 2019) 38 افريل 2018، ص 3، عن كتفي سلطانة" تطبيق المخطط الوطني للتنمية الفلاحية 2000-2005 "مذكرة تخرج لنيل شهادة الماجستير، جامعة منوري قسنطينة، 2005-2006،ع 4

17. ثريا الماحي، **استراتيجية المنافسة والإبداع في مؤسسات الصناعات الغذائية في الجزائر بين الواقع والمأمول**، الملتقى الدولي الرابع، الجزائر 2009.

18. خالد كريم ، **الأبعاد السياسية الزراعية**، ورقة قدمت إلى المؤشر العاشر للاقتصاديين الزراعيين الذي عقدته الجمعية المصرية للاقتصاد الزراعي، نادي الزراعيين، القاهرة ، مصر ، من 25-26 سبتمبر, 2020.

19. سالم توفيق النجفي، التخطيط الزراعي **تخطيط التنمية والسياسة الزراعية**. ،ص46

20. سيدعلي حمو، الاقتصاد الجزئي والاقتصاد الكلي، الطبعة الثانية، دار التعاون للنشر و للطباعة، القاهرة، مصر،2021 ص34.

21. عمر بسعود، ترجمة عبد القدر شرشار، **الفلاحة في الجزائر: من الثورات الزراعية الى الإصلاحات (1963-2002)** المجلة الجزائرية في الأنثروبولوجيا والعلوم الاجتماعية، ص72..

22. عمر بسعود، ترجمة عبد القدر شرشار، مرجع سبق ذكره، الفلاحة في الجزائر: **من الثورات الزراعية الى الإصلاحات (1963-2002)** المجلة الجزائرية في اللأنثروبولوجيا والعلوم الإجتماعية، .....

23. مجمع اللغة العربية، المعجم الوسيط، مكتبة الشروق الدولية، ط، مصر،2004، .

24. الصفحة الرسمية لوزارة الفلاحة والتنمية الريفية، مرجع سبق ذكره ،**تطور السياسات الفلاحية والريفية (1962- الى يومنا هذا)** مجلة العربية، http://journals.openedition.org

25. صفحة الرسمية لوزارة الفلاحة والتنمية الريفية، **تطور السياسات الفلاحية والريفية (1962- الى يومنا هذا)**

26. مجلة العربية، http://journals.openedition.org

مراجع باللغة الأجنبية :

1. (En ligne),22/2003, mis en ligne le 30 septembre 2012, consulte le 15 Mai 2024.URL :http://journals.openedition.org/insaniat/7027 :Dol :https://doi.org/10.400/insiinsaniyat.7027.

2. Guillaume, Duteurtre, une méthode d'analyse des fillires

3. Hugon,P.Avantages comparatifs, compétitivité et organisation des filieres, 1998.
4. Ludovivk temple, actualisation de concept de filiere, 2011.d’apres

ملخص

لقد تنامى الاهتمام بمسألة الغذاء كإشكالية رئيسية تواجه معظم الدول النامية والعربية، وليست الجزائر بمنأى عن ذلك، باعتبارها ضمن دول ضفّة جنوب المتوسط ذات النظام الغذائي المرتبط بمنتج القمح الذي يشغل حوالي 70% من المساحة الصالحة للزراعة.

سنتناول في هذه المذكرة أهمية المنتج عبر مقاربة الشعبة ضمن النظام الزراعي الغذائي، التي تعتبر طريقة هامة لفهم وتحليل سلسلة القيم الزراعية بدءاً من القمح وحتى الاستهلاك. في حالة دراسة شعبة القمح في ولاية تيارت (الجزائر)، التي تعتبر منطقة زراعية هامة، حيث تساهم بشكل كبير في انتاج القمح ممّا يجعل التحليل ذا أهمية خاصّة.

تتضمن دراسة السياسات الزراعية التي تؤثر على جميع مراحل الانتاج الزراعي، بما في ذلك السياسات الحكومية: الدعم، التمويل والتسويق، حلقات الانتاج، التنظيم والاستهلاك لاستخلاص اهم نقاط قوّتها ونقاط ضعفها، واهم الفرص امامها الى جانب التهديدات التي تعيقها، من خلال اداة التحليل النظمي SWOT.

بالمجمل، مقاربة الشعبة تتيح فهماً متكاملاً للمشاكل والحلول الممكنة في قطاع القمح بولاية تيارت، ممّا يساعد في صياغة سياسات أكثر فعالية لتحقيق الأمن الغذائي والتنمية الزراعية المستدامة.

الكلمات المفتاحية: القمح– النظام الزراعي الغذائي– مقاربة الشعبة– تحليل SWOT.

The issue of food has incrreasingly gained attention as a major problem facing most developing and Arab coutries, and Algerie is no exception. As acountry located on the southem shore of the Mediterranean, its diet is heavily dependent on wheat, which occupies about 70% of the arable land.

In this memorandum, we will discuss the importance of the product through the approach of the value chain within the agrocutural food system.

This is a crucial ùethod for understanding and analyzing the value chain from wheat production to consumption. Thecase study will focus on the wheat value chain in Tiaret, a significant agriculrral area that greatly contributes to wheat production, making this analysis highly relevant.

In this gradution thesis, we will discuss the importance of the product through the approach of the value chain within th agricultural food system.

The study includes an examination of agricultural policies that impact all stages of agricultural production, including government policies : subsidies, finacing, marketing, production cycles, regulation, and consumption. The ai mis to identify the key strengths and weaknesses, as well as the opportuties and threats facing these policies, using the SWOT analisis tool.